annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie

التنمية البشرية والاجتماعية واهداف التنمية المستدامة في

العراق

التنمية البشرية والاجتماعية واهداف التنمية المستدامة في العراق

التحديات والفرص

د. عدنان ياسين مصطفى
أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد
بغداد 2021

ورقة ألقيت في ورشة عمل نظمتها منظمة تموز للتنمية الاجتماعية بتاريخ 10/11/2021

مقدمة

يمر العراق ومنذ أكثر من ثلاثة عقود (تحديداً منذ حرب الخليج الثانية 1990)، من بين العديد من البلدان المأزومة، في مفترق طرق حاسم تتهدد خلالها فرص الحفاظ على الامن الإنساني، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير الخدمات العامة، وضمان رفاهية الناس، وتأمين العدالة والانصاف، وتحقيق فرص الاندماج والتنمية الاجتماعية، بعد ان تعرض عموم المجتمع لاختراقات وانتهاكات جسيمة هددت مصادر الحياة وفاقمت مستويات الحرمان وتوفير احتياجات الناس للعيش بحياة أفضل، والوصول للتنمية البشرية الشاملة والمنسقة.

وليس من شك ان مسار التنمية المستدامة الشاملة في العراق ما يزال متعثراً، ذلك ان تعرض العراق لمجموعة واسعة من التحديات، بعضها من المحتمل أن تصبح ملزمة القيود في جهودها لتعزيز جودة نوعية الحياة (إنسان أكثر عدلاً واستدامة وتطويراً). غير ان عدم المساواة ما تزال كبيرة ومثيرة للقلق، على الرغم من المبادرات المتعددة - على المستوى الوطني والمحلي أيضًا. لقد أظهرت المسوح والدراسات الحديثة أنه على الرغم من اتساع معدلات توزيع الدخل إلا ان عدم المساواة فيها قد اتسعت خلال العقدين الأخيرين، فضلاً عن ان عدم المساواة والتفاوت في الدخل والثروة أصبحت أكثر ترابطًا وتأثيراً متبادلاً. إذ اتسعت تلك التفاوتات والفجوات بين الاقليم والمركز، فضلاً عن الثغرات الحقيقية بين التنمية الحضرية والريفية. وبين المحافظات وبين الذكور والاناث. المحافظات الأكثر استقراراً كانت اوضاعها الأفضل مكنتها تلك الفرص من الاستفادة أسرع من الأوضاع وفرص الاستثمار الجديدة، بينما تأخرت المحافظات الجنوبية والمناطق التي تعرضت للإرهاب كثيراً، حيث واجهت انتكاسات وعقبات كبيرة، واتسعت باطراد الفجوات لا سيما بعد الازمة المزدوجة عام 2014 (احتلال الإرهاب لعدد من المحافظات وانهيار أسعار النفط).

لقد تفاقمت آثار الحروب والحصار والاحتلال وما نجم عنها من تداعيات على الامن الانساني من تدهور في مؤشرات التنمية البشرية وكوارث بيئية ومتغيرات مجتمعية وأمراض وبائية، ألقت بظلالها على المشهد التنموي، استهدفت المجتمع بنية وحضارة وشخصية وموارد، جسدتها سلسلة من الاحداث الكبيرة. وما رافق ذلك من تداعيات إنسانية على الصعيد الوطني والمحلي وما رافق ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية وصحية واجتماعية اثرت بشكل فاعل على تماسك النسيج الاجتماعي والذي انعكس بدوره على الامن الانساني للفرد والمجتمع بكافة شرائحه ومكوناته.

لقد عانى المجتمع العراق بكافة أطيافه من مستويات عالية من الحرمان تراكمت عبر سنين طويلة وأحداث جسيمة. لكن الأزمة المزدوجة التي ضربت العراق كغيره من بلدان العالم في النصف الأول من عام 2020 (جائحة كورونا والأمة الاقتصادية)، تضرب بشدة جميع مفاصل الحياة وتهدد العناصر المكونة للتنمية المستدامة: فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية بسبب وباء كورونا الناجمة عن انهيار أسعار النفط، وتعطل الحياة الاقتصادية وما تبعه من انخفاض في المداخيل، وتدهور الصحة العامة (تسبب مباشرة في ارتفاع عدد الوفيات ويؤدي بشكل غير مباشر إلى ارتفاع إضافي لمعدلات وفيات الأطفال كل يوم)، فضلا عن تدهور البنى التحتية واتساع فجوات التنمية وارتفاع مستويات الامية والتسرب ومشكلات الخدمات والبنى التحتية في جميع المحافظات . انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع الاجتماعية عموماً بما فيها الزيادة المتصاعدة في مستويات العنف المنزلي والطلاق والجريمة والانتحار، الذي لم يتم توثيقها بالكامل لحد الآن، واحتساب الآثار غير المباشرة على الامن الإنساني للمجتمع،

لقد فرضت هذه المشكلات حالات من التوتر وتعاظم للمخاطر الاجتماعية غير المحسومة بين الناس والتكنولوجيا، وبين الناس والبيئة المحيطة بهم، وبين من يملكون ومن لا يملكون. وهذه التوترات تشكل بالفعل جيلًا ومستويات جديدة من عدم المساواة -المتعلقة بالقدرات المعززة وهي من الضروريات الجديدة لمجتمعات القرن الحادي والعشرين، كما حددتها تقارير التنمية البشرية عام 2019. لكن الاستجابة للأزمات والمخاطر الاجتماعية والتخفيف منها وبناء المنعة يمكن أن تحدد كيفية معالجة هذه التوترات وما إذا كانت التفاوتات في التنمية البشرية قد تقلصت.

وتعكس معطيات الواقع والتوثيقات الميدانية شدة أزمة التنمية التي تتكشف عواقبها وتداعياتها يومياً. إذ القت هذه التحديات بظلالها على المشهد الاجتماعي وتفاقمت المشكلات على صعيد الفرد والاسرة والمجتمع المحلي، وتصاعدت مستويات العنف والتطرف والارهاب، ومنها العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، كما ان تزامن التحديات المتمثلة بالأوبئة والأزمة الاقتصادية (الازمة المزدوجة) وما نجم عنها من حرمان وفقر وبطالة عرض الكثير من الشرائح الفقيرة والعاملين في القطاع غير المنظم من ممارسة أعمالهم، كل ذلك القى بظلاله على المشهد التنموي بشكل عام وارتفاع مستوى المخاطر الاجتماعية بشكل خاص، وهو ما يدعو الى سبر اغوار هذه المشكلات وتداعياتها وتقديم توصيات ومقترحات تخدم راسمي السياسات وصانعي القرارات.

أولاً- حال التنمية البشرية في العراق: المأزق والقيود

ساهمت التحديات الكبيرة وعقود من الصراع التي طالت آمادها وتداخلت مسبباتها وتوسعت تأثيراتها في ان يحتل العراق المرتبة (120) في مؤشرات التنمية البشرية عام 2019. إذ في الوقت الذي تواجه الدول المتأثرة بأوضاع الهشاشة والنزاع والأزمات مواطن ضعف كبيرة، فإنها غالبا ما تكون أقل استعدادًا وأقل قدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينما يقطع المجتمع الدولي شوطا طويلا في بناء دساتير دائمة وتمكين المؤسسات الحكومية وترصين البنية التحتية والتخفيف من مستويات الحرمان وتلبية متطلبات بناء مجتمع المعرفة.

لقد ابتلي العراق بعقود من الصراع والأزمات المركبة تركت آثاراً بنيوية على المجتمع ومؤسسات الدولة معاً، وهو ما يتطلب التحرك السريع لبناء الخطط ووضع السياسات لتعزيز فرص التعافي والسلام وخلق فرص جديدة للتنمية البشرية، في الوقت الذي أعلنت الحكومة العراقية التزامها بأهداف التنمية المستدامة 2030.

ينظر هذا التقرير إلى إمكانية انتهاج سياسات للتعافي للتخفيف من الاثار الناجمة عن الازمة المركبة (الصحية والاقتصادية) والتعجيل في بلوغ أهداف التنمية البشرية والتخفيف من الفقر، مع تقييم مستمر لمسار التنمية البشرية. فالعراق لم يتعافى بعد أكثر من أربعة عقود من الصراع وبالتالي ما تزال البيئة العراقية تزدحم بالمخاطر وهي بين أقل البيئات أمناً واستقرارا بين دول العالم،

وعلى الصعيد العالمي حقق العراق المرتبة (113) في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2020 من بين (166) دولة وبرصيد نقاط (63.1) نقطة، واحتل المرتبة (12) عربياً. وبلغت فجوة الأداء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع مملكة السويد الأولى عالمياً التي حققت (84.6) نقطة بنحو (34.1%). وما تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق 12 هدفا من أهداف التنمية المستدامة.

العراق في الادلة والمؤشرات الدولية:

1. دليل التنمية البشرية HDI

كشفت الجائحة عن ازمة انمائية غير مسبوقة فمعدلات التنمية البشرية تتراجع لأول مرة منذ 1990 وكما في الشكل (1).

فالجائحة تطلق العنان لازمة في ابعاد التنمية البشرية وهي قريبة بظروفها الحالية من مستويات الحرمان التي شوهدت لآخر مرة في منتصف الثمانينات حيث تضرب وبشدة جميع العناصر المكونة للتنمية البشرية: (الدخل مع اكبر انكماش في النشاط الاقتصادي منذ الكساد الكبير، الصحة (تسببت بشكل مباشر في وفاة اكثر من مليون ونصف انسان في العالم)، التعليم (حيث تخلف اكثر من 60% من اطفال العالم عن التعليم نتيجة عن عدم قدرة وصول معظمهم الى الانترنيت. وهذه الاثار ولدت اثاراً غير مباشرة على مستويات العنف وانواعه وعمقت اوجه عدم المساواة وزادت حدة التفاوتات في مستويات التنمية البشرية.

وعليه يمكن القول ان الخطط والسياسات والبرامج المستجيبة لتحسين حال التنمية البشرية في العراق خاوية الاثر والتأثير بفعل اذكاء هذه الازمات وانتشار الاوبئة وتجددها وطول امتداداتها الزمنية والمكانية وقوة أثرها فاقتنصت من قوة الاثر الايجابي لإنجازات الاداء التنموي المتحقق ومستوى التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة وكبحت الازمة المركبة الاقتصادية - الصحية تطلعاتنا نحو مستقبل أفضل.

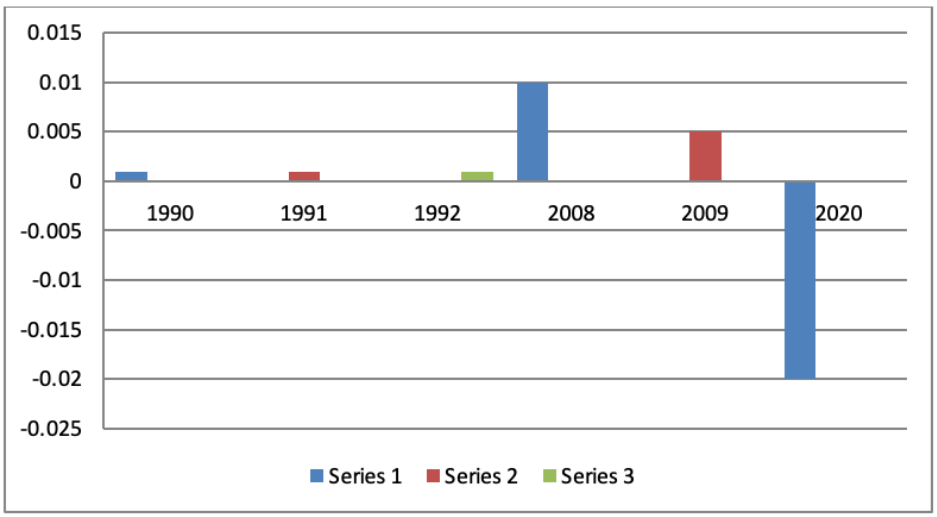

شكل (1) التغير في قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) للمدة 1990-2020

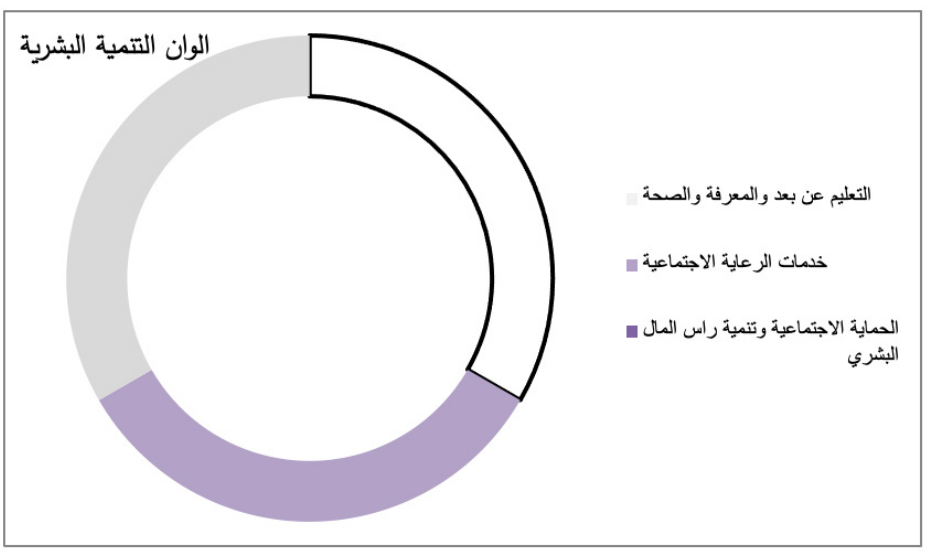

شكل (2) ألوان الاقتصاد من منظور التنمية البشرية

ولا يختلف العراق عن باقي الدول المتأثرة بالأزمات فحال التنمية البشرية في ظل التحديات الكبيرة وعقود من الصراع والنزاعات التي طالت آمادها وتداخلت مسبباتها وتوسعت تأثيراتها نجده احتل المرتبة (123) من مجموع (189) بلداً في مؤشرات التنمية البشرية عام 2020، فيظهرلنا بان العراق لم يتعافى بعد أكثرمن اربعة عقود من عدم الاستقرار الامني والاقتصادي ولا تزال البيئة العراقية تزدحم بالمخاطر وهي بين اقل البيئات امناً واستقراراً بين دول العالم. وجاءت جائحة كورونا لتضاف مع الازمة الاقتصادية (انخفاض اسعارنفط الخام عالمياً) في ضرب جودة نوعية الحياة واستدامتها تاركة اثاراً بنيوية على الفرد والمجتمع والاقتصاد والمؤسسات فغيبت معها الانجازات المتحققة في ابعاد التنمية البشرية ورفعت من معدلات الفقر والهشاشة المتعددة الابعاد وفككت التماسك المجتمعي بدلالة تراجع ترتيب الذي بلغت قيمة المؤشر 0.674 حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية 2020.

2. مؤشرات التنمية المستدامة لعام 2020

حقق العراق على الصعيد العالمي المرتبة (113) في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2020 من بين 166 دولة وبرصيد نقاط 63.1 نقطة. في حين حقق المرتبة 12 عربياً من مجموع 18 دولة كما في الجدول (1).

جدول (1) يبين ترتيب البلدان العربية في مؤشر التنمية المستدامة 2020

الدولة	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	رصيد النقاط
الجزائر	56	1	72.9
تونس	63	2	71.4
المغرب	64	3	71.3
الامارات	71	4	70.3
عمان	76	5	69.7
البحرين	82	6	68.8
الأردن	89	7	68.1
لبنان	95	8	66.7
السعودية	97	9	65.8
قطر	103	10	64.7
الكويت	112	11	63.1
العراق	113	12	63.1
سوريا	126	13	59.3
موريتانيا	130	14	57.7
جيبوتي	138	15	54.7
اليمن	151	16	57.3
السودان	159	17	49.6
الصومال	164	18	46.2

.Source: The Sustainable development report 2020, P. 36

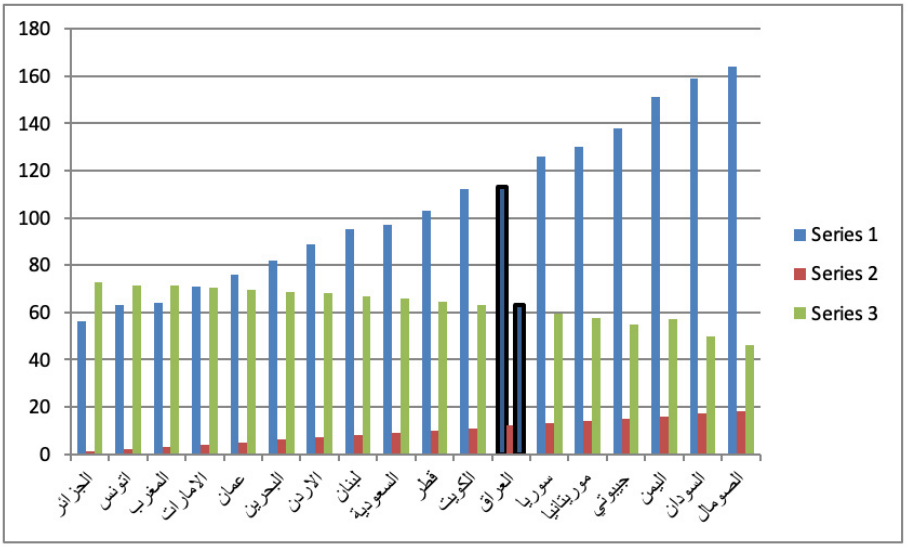

شكل (3) ترتيب البلدان العربية في مؤشر التنمية المستدامة 0202

في حين بلغت فجوة الاداء التنموي في تحقيق الاهداف بالمقارنة مع مملكة السويد الاولى عالمياً التي حققت 84.6 نقطة بنحو 34.1% ولا تزال هناك تحديات تواجهه في تحقيق 12 هدفاً من اهداف التنمية المستدامة.

اما عربياً بلغت فجوة الاداء في تحقيق الاهداف مقارنة مع الجزائر الاولى عربياً والتي حققت 72.3 نقطة حوالي 14.6% وكما موضحة في الشكل الاتي:

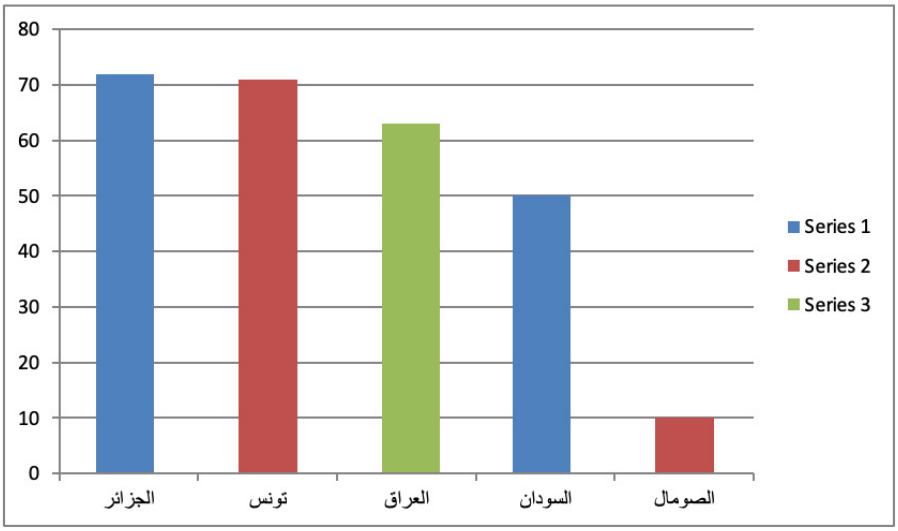

شكل (4) فجوة الاداء التنموي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2020

بشكل عام لم تحرز المنطقة العربية درجة عالية في قيمة مؤشر الاداء التنموي وبلغ متوسط نقاطها 58 نقطة من اصل 100 نقطة .

والعراق مع باقي البلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات والاضطرابات تخلفت عن الركب حيث حصل العراق وسوريا على درجات حمراء في اكثر من (10) اهداف من اهاف التنمية المستدامة في لوحة متابعة الاهداف مما يجعلها بعيدة عن تحقيق هذه الاهداف عام 2019 واستمر هذا التراجع مع الجائحة لا بل تعمق مما يجعل من جهودها في مرحلة التعافي التحويلي مضاعفة مع ضرورة المساندة من الشركاء الاقليميين والدوليين لضمان عدم ترك احداً خلف الركب.

3. مؤشر جودة الحياة

يحقق هذا المؤشر تراتبية في البلدان حسب درجة " ملاءمة العيش " فيها حث يتمتع المواطنون بحياة اطول وصحة افضل وامن مجتمعي يدعمه هيكل مجتمعي متماسك وقوي وفرص اقتصادية متنوعة وتعليم للجميع وانظمة تعليمية مستجيبة لسوق العمل وتغطي الطلب على قوة العمل المهارة مع كفاءة في اجهزة انفاذ القانون ناهيك عن توفيرها مستويات عالية من الرخاء والرفاهية لكافة مواطنيها وبنية تحتية قوية تمكن من الابتكار وخيارات " نمط الحياة " .

حقق العراق المرتبة 14 من بين 19 دولة عربية في مؤشر جودة الحياة لعام 2019 في ترتيب الدول العربية.

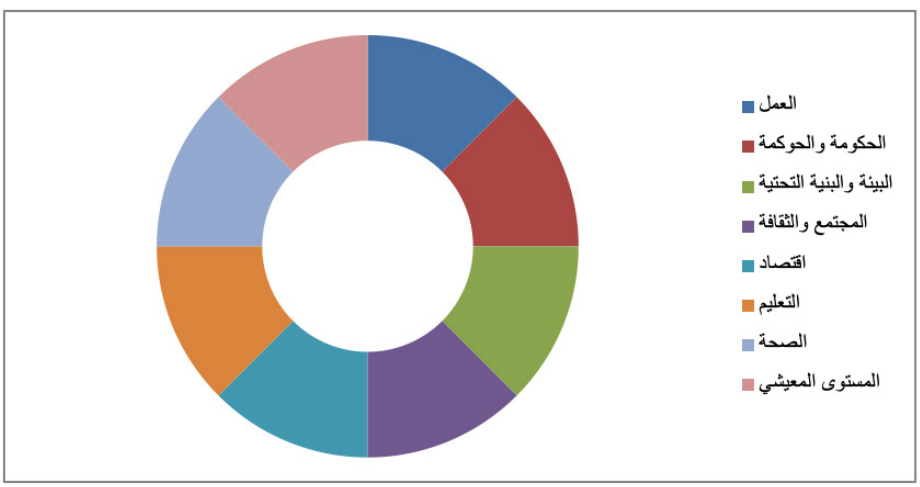

شكل (5) مؤشر جودة الحياة لعام 2019

لابد من الاعتراف ان الآثار التي تفرزها الجائحة معقدة وتؤثر علينا جميعا، وتمحي وتخاطر بثمار عقود من التقدم في مكافحة الفقر وخفض المستويات العالية من عدم المساواة بين البلدان وداخلها. فضلاً عن ان التقلب وعدم الاستقرار والعبث في الاسواق وسوء التخزين والسيطرة على آلياته، باتت تؤثر على أسعار المواد الغذائية، لا سيما الاضرار التي تسببها التغذية المخصصة للفئات الأكثر ضعفا. وما لم يتم وضع التدابير الناجعة وعلى الفور، فان الاضطرابات والتداعيات التي يفرضها الوباء والتدابير المتخذة لكبح الفيروس سيزيد من تعقيد الموقف. وهذا مهم بشكل خاص وعلى أقل تقدير في البلدان الأقل تقدماً، حيث تتعاظم درجة التعقيد ومن المرجح أن تتفاقم آثار الأزمة بسبب الحجم والكثافة الكبيرة من السكان المستضعفين واتساع مساحة القطاع غير الرسمي.

ثانياً. جائحة كورونا وأهداف التنمية المستدامة SDGS

لعل ما يميز جائحة كورونا بانها مثلت أحداث غير مسبوقة بسبب تطورها من صدمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية. إذ أدى التباعد الاجتماعي والتوقف في الأعمال غير الضرورية إلى تباطؤ الأنشطة البشرية. وتتوقع منظمة العمل الدولي انخفاضا في ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020 ، وبما يقدر ب 195 مليون عامل يعملون بدوام كامل[1].

وعلى عكس الأزمات الأخرى، ضربت العمالة من خلال قناتين رئيسيتين. انكماش في الطلب على العمالة يأتي من انخفاض النشاط البشري وآثار التي تعرضت لها الثروة بسبب الركود العالمي. والانخفاض القصير المدى في عرض العمالة يأتي بسبب تعليق الأنشطة الإنتاجية غير الأساسية في العديد من البلدان[2]. ويتطلب تقليص عرض العمالة وزيادة البطالة سياسات اقتصادية كلية فاعلة. لكن الآثار تتجاوز المعتاد الانخفاض في إجمالي الطلب الذي يتم التعامل معه عادة من خلال تحفيز الاستهلاك وتشجيع النشاط الاقتصادي. وذلك لأن سياسات الصحة العامة لمعالجة انتشار الجائحة تقوم على الحد من التفاعل البشري وبالتالي ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي.

من الناحية العملية، عانت الكثير من البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة من الصدمة الصحية أولاً، مع محفزات استجابة استندت إلى أنظمة صحية قوية وسياسات نقدية ومالية داعمة. الاقتصادات النامية (مع بعض الاستثناءات، مثل الصين وسنغافورة) تأثرت بفيروس كورونا مع تأخر في الاستجابة. لكن الأزمة الصحية لا تزال قائمة. من المتوقع ان تبقى البلدان النامية متأثرة بشدة خلال المدة المتبقية من عام 2020[3]. لقد تفاقمت أوضاع بعض الدول بسبب الانهيار الاقتصادي وتزايد عدم اليقين (بما في ذلك في الأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن الوظيفي) ، في الوقت الذي تعاني من ظروف هيكلية هشة تقيد فرص مواجهتها.

لقد ضربت هذه الصدمات عالمًا أكثر ثراءً من أي وقت مضى لكنها تواجه انقسامات عميقة في التنمية البشرية -مما أثر على قدرات الاصابة والاستعداد للأزمات. ومن السابق لأوانه إجراء تقييم شامل لعواقب جائحة كورونا على التنمية البشرية. ولكن من الممكن تقدير الآثار المحتملة على قدرات الأشخاص باستخدام مؤشر التنمية البشرية(HDI) الذي يكون أكثر حساسية في قياس تأثيرات الجائحة. هذا المؤشر المعدل يحتفظ بمؤشر HDI القياسي باعتماد المؤشرات المعدلة للتعليم التي تعكس آثار إغلاق المدارس وتدابير التخفيف. المهم بالنسبة للقدرات هو ما إذا كان الطلاب يشاركون بالفعل في الأنشطة التعليمية، والتي تعتمد على والوصول الطبيعي (الجسمي) والافتراضي (المستند إلى الإنترنت) إلى المدارس ومصادر التعلم. يستخدم المؤشر المعدل أيضًا توقعات صندوق النقد الدولي (IMF) لتحديد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2020. أما متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عام 2020 اعتمد على أساس مراجعة اقسام الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2019 بخصوص التوقعات السكانية في العالم من خلال التأثيرات المحتملة لجائحة كورونا على الصحة، مع الأخذ الاعتبار السيناريو المنخفض التأثير في دراسة حديثة نُشرتها منظمة الصحة العالمية لوفيات الأطفال . في ظل هذا السيناريو، من المتوقع أن يكون متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عام 2020 قريبًا لمستواه في عام 2019.

الهدف الأول: القضاء على الفقر

- فقدان الدخل والربح، يؤدي الى اضعاف شرائح المجتمع وسقوط الكثير من الأسر تحت خط الفقر.
- ارتفاع معدلات الفقر بسبب فقدان فرص العمل والكساد والاغلاق العام.
- تأثيرات عميقة على الفئات المستضعفة والهشة.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع:

- تعطل إنتاج وتوزيع الغذاء وفقدان الامن الغذائي بسبب انخفاض التجهيزات العالمية.
- ارتفاع نسب الجوع بسبب انخفاض الدخل وعدم وفرة الطعام خلال عمليات الاغلاق.
- فقدان وضياع كميات كبيرة من الأغذية بسبب تحديات النقل وفقدان فرص العمل.
- فقر في مستوى تغذية الطلبة بسبب اختلال منظومة التغذية المدرسية.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه:

- تأثيرمدمر لخدمات الرعاية الصحية ونوعيتها.
- ارتفاع نسب الإصابات والامراض والوفيات بسبب الوباء.
- وفيات عالية بسبب تدهور انظام الصحي والاعباء الثقيلة أثناء الازمة.
- انخفاض قليل في الوفيات الناجمة عن الحوادث بسبب انخفاض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية (مثل حوادث الطرق).
- مكاسب صحية محتملة (قصيرة الأمد) بسبب انخفاض التلوث البيئي.
- تأثيرات سلبية ناجمة عن تفاقم الأوضاع الصحية وتأثيرها على الصحة النفسية والعقلية (الكآبة/ الإحباط/.....).

الهدف الرابع: التعليم الجيد

- إغلاق تام لكل المراحل التعليمية في البلاد
- خسارة في تنمية رأس المال البشري
- سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية
- اعتماد على التعلم عن بعد، وهو تعلم أقل فعالية وليس في متناول البعض.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

- تصبح الكثيرمن مكاسب المرأة الاقتصادية في دائرة الخطر(فقدان فرص العمل، الفقر.....).
- تأثيراجتماعي آخرعلى النساء بسبب الاغلاق (ارتفاع في مستويات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي).
- النساء يمثلن غالبية العاملين في الرعاية الصحية والاجتماعية وهو ما يجعلهم أكثرتعرضاً للإصابات بالوباء.
- ارتفاع معدلات الوفيات من الفيروس بين الرجال (لأنهم يعانون من مشكلات الامراض المزمنة الناجمة عن ارتفاع معدلات التدخين).

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

- تصدع منظومة التجهيز والوصول الى مياه نظيفة وآمنة يعوق فرص الوصول إلى مرافق نظيفة لغسل وتنظيف الجسم، وهي واحدة من اهم تدابير الوقاية من وباء كورونا.
- عرقلة انجازمشاريع المياه والصرف الصحي بسبب الاغلاق والحظر.
- الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعارمعقولة
- نقص تأمين الإمدادات للمؤسسات والأفراد يؤدي الى تعطيل فرص الحصول على الكهرباء، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى إضعاف قدرة النظام الصحي على الاستجابة لمتطلبات النظام الصحي
- . تباطؤ في النمو الاقتصادي يساهم في عرقلة انجاز مشاريع الطاقة والتأثير على جودة نوعية الحياة واستدامتها.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

- تعليق الأنشطة اقتصادية، وخفض مستويات الدخل يؤدي الى أوقات عمل أقل، والبطالة المؤكدة لمهن معينة.
- الأزمة الاقتصادية ضربت جميع مفاصل الحياة في العالم تقريبا
- تعطل التجارة
- البطالة الجماعية
- الإفلاس التجاري / والكساد
- العجز والشلل العام

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- انخفاض النواتج الصناعية
- احتمال تأميم بعض الصناعات وإعلان حالات الإفلاس والكساد
- التعاون العلمي لإيجاد العلاجات واللقاحات
- تسريع استيعاب التقنيات الرقمية في الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية.
- الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
- الآثار الصحية والاقتصادية السلبية على الفئات المستضعفة والهشة (النازحين وللاجئين، والمهاجرين) لا سيما في البلدان التي تعاني من ضعف في شبكات الأمان الاجتماعي.
- فقدان وظائف للعمال الأقل مهارة وذوي الاجر ا لمنخفض

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- يواجه السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والعشوائيات خطر أعلى في التعرض لفيروس كورونا بسبب ارتفاع الكثافة السكانية وفقر مستويات الصرف الصحي.
- ارتفاع نسبة الفقر والهشاشة الحضرية
- توقف النقل العام.
- فرص محدودة لدخول المناطق الخضراء والأماكن العامة.
- انخفاض حاد (لمدد محدودة) في مستويات التلوث

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

- انخفاض استخدام الموارد الطبيعية على المدى القصير نتيجة لانخفاض الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك.
- الضغط لفقدان اللوائح المتعلقة بالاقتصاد وتأجيلها
- زيادة تلوث البلاستيك (على سبيل المثال يستخدم لإنتاج معدات والمنتجات الشخصية

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

- التزام مخفض للعمل في محاربة تغير المناخ
- اسهامات أقل في المحافظة على البيئة بسبب قلة الإنتاج ووسائل النقل.
- تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية على المدى القصير
- الضغط للحد من الضمانات البيئية
- عدم الوضوح بشأن الاستثمارات البيئية
- تباطؤ في النمو الاقتصادي يسهم في انخفاض أسعار الطاقة مما قد يزيد فرص الحصول على الطاقة ولكنه يقلل من حافز الطاقة المتجددة.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

- الحد من التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري على المدى القصير نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي العالمي والاستهلاك
- الضغط للحماية التنوع البيولوجي البحري وضمانات النظام البيئي

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

- انخفاض قصير المدى في التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي للأرض والمياه العذبة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي والاستهلاك
- ضغوط للحد من اتفاقية تنظيم التنوع البيولوجي في المياه العذبة والارض والأنظمة الإيكولوجية (على سبيل المثال على إزالة الغابات)

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تحول الصراعات دون اتخاذ تدابير فعالة للقتال ومواجهة كورونا
- السكان في مناطق الصراع هم الأكثر عرضة للخطر بسبب المعاناة المدمرة الناجمة عن الخسائر المادية والبشرية للجائحة.
- زيادة الضغط على الحكومات للتخفيف من العواقب الصحية والاقتصادية للجائحة
- الضغط لزيادة الرعاية الصحية التي يمكن الوصول إليها في البلدان التي لم تحصل بعد على تغطية صحية شاملة
- زيادة العجز والدين العام
- تعطل العمليات التشريعية والنقاشات العامة
- تعليق قوانين حرية المعلومات وسياسات الشفافية

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

- تفاقم ردود الأفعال ضد العولمة؛ ولكن في الوقت نفسه يتم تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي في مجال الصحة العامة.
- انخفاض استجابة المجتمع الدولي المحتملة لاحتياجات البلدان الأشد فقراً
- انخفاض التحويلات الدولية والتمويل عبر الحدود
- إغلاق الحدود
- تباطؤ التجارة الدولية
- أزمة الديون

ثالثاً- الازمة المزدوجة ومخاض التنمية البشرية في العراق

التربية والتعليم

في ميدان التنمية البشرية يشهد العراق ضعفاً في مؤشر رأس المال البشري الذي يعزى بالأساس إلى المحصلات الضئيلة للتعليم. إذ يظهر تقرير للبنك الدولي انه وفقاً للمعدلات الحالية للالتحاق بالمدارس، من المتوقع أن يتمكن الطفل العراقي من إكمال 6.9 سنوات فقط من التعليم المدرسي مقارنةً ب 11.3 سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما إذا آخذنا في الاعتبار مقدار التعلم الذي يحصل عليه التلميذ فعلياً مقاساً من خال الاختبارات المعيارية، فإنه يحصل على ما يعادل 4 سنوات دراسية فقط عندما يبلغ سن الثامنة عشر بالمقارنة مع متوسط المنطقة البالغ 7.6 سنة. ونتيجةً لذلك، فإن 2.9 من مجموع ال 6.9 سنوات التي يمضيها الطفل العراقي في المدرسة) 40 في المائة(تعتبر «ضائعة » ولا تترجم إلى مهارات إنتاجية يحتاجها عندما يلتحق بصفوف القوى العاملة.[4]

إن هذه المعدلات تخفي تفاوتات كبيرة ترتبط بالموقع الجغرافي والحالة الاجتماعية والاقتصادية وتشمل معظم مستويات التعليم، كما يتجلى ذلك في نسب الحضور بالمدرسة المسجل في المسوح الأسرية. حيث لا يحضر الا 0.3 % فقط من أطفال الريف بمرحلة ما قبل المدرسة، أي ما يعادل عُشر أقرانهم في المناطق الحضرية. وفي الدراسة المتوسطة يحضر35 في المائة فقط من أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس) مقارنة ب 77 % من أطفال الأسر الأكثر ثراءً(، ويصح القول نفسه على 44 % فقط من أطفال المناطق الريفية)مقارنة ب 64 % من أطفال المناطق الحضرية)[5].

وقد كان تأثير الجائحة على التعليم كبيراً، على سبيل المثال، نفذت 166 دولة أغلاقاً تاماً للمدارس والجامعات في جميع أنحاء البلاد. وان أكثر من 1.52 مليار طفل وشاب كانوا خارج المدرسة أو الجامعة، يمثل 87% من عدد المسجلين من طلاب المدارس والجامعات في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لم يلتحق ما يقرب من 60.2 مليون معلم في الصفوف الدراسية[6].

إن إغلاق المدارس لآماد طويلة لها آثار عكسية خطيرة على الطفولة والشباب، بما في ذلك تصدع آليات التعلم وفقدان التفاعل الإنساني، وهو أمر ضروري للتطور الاجتماعي السلوكي. فعندما تغلق المدارس، يفقد العديد من الأطفال الوجبات الغذائية المقدمة في المدرسة والتمتع بالمساحات الآمنة. هذا التأثير على تغذيتهم له تأثير على دخل الأسرة، والذي يضيف بدوره على الطلب على النساء والفتيات للعمل غير مدفوع الأجر. وفي هذا السياق يقدر برنامج الغذاء العالمي (WFP) ان أكثر من 320 مليون طفل في المدارس الابتدائية في 120 دولة في عداد المحرومين من الوجبات المدرسية. كما ان انقطاع المدرسة يسبب أيضاً فجوات في رعاية الأطفال، مما يضع الضغوط على فرص تأمين التوازن بين العمل وجودة نوعية الحياة، ولا سيما بالنسبة للنساء، والوالدين حينما يطلب منهم تسهيل تعلم الأطفال في المنزل.

على الصعيد الاجتماعي يمكن أن يؤدي الانقطاع عن التعليم بشكل مستمر إلى ارتفاع في عمالة الأطفال وزواج الأطفال او القاصرات، تضع معوقات اخرى لنمو البلدان النامية. وأظهرت ورقة صندوق النقد الدولي الأخيرة أن زواج الأطفال يؤدي الى خفض الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل بنسبة 1%[7].

لقد فرضت ظروف الازمة الوبائية واقعاً لعبت فيه التقنيات الرقمية دوراً إيجابياً في تحسين فرص التمكين لمواجهة الأزمة، وتسهيل الأعمال وضمان استمراريتها وربط الناس أكثر من أي وقت مضى ومساعدتهم بالحفاظ على أوضاعهم الصحية والنفسية الجيدة. ومع ذلك، يستمر عدم المساواة في الوصول إلى نطاق عريض من التواصل وعرقلتها وعدم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تؤمن المشاركة والوصول الفعال لترتيبات التعليم والصحة والمعلومات والتطبيب عن بعد من قبل الجميع. وفقا لتقارير الاتحاد الدولي للاتصالات، ما يزال 3.6 مليار شخص في العالم لا يتوفر لديهم اتصال بالإنترنت، مع غالبية من الناس لا صلة لهم يعيشون في الدول الاقل تطورا.

ما نريد التركيز عليه في هذه الورقة لفت الانتباه الى استجابات بعض الدول للأزمة الصحية والدروس المستجدة التي يمكن الاستفادة منها في مجال الصحة العامة، (الحكومات، والجمهور، والجهات المعنية

بالمواجهة). لقد أظهرت الأزمة نقاط ضعف عميقة في نظمنا الصحية العامة، بما في ذلك تفاقم الازمة في العديد من أغنى البلدان الذين يعدون باستمرار من المستعدين جيدًا لمثل هذا الوباء. وفي الوقت نفسه، أظهرت بعض البلدان، وخاصة في آسيا-منطقة المحيط الهادئ، (حتى الآن) نجاحاً ملفتاً في احتواء الوباء وتقليل الأضرار التي لحقت بمجتمعاتهم.

وتجدر الإشارة في هذا المجال ان بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، اعتمدت نهجا جديدا ومؤشر تجريبيا لقياس فعالية ردود الافعال على الوباء، وهو مؤشر يدمج اعتبارات الصحة والاقتصاد معاً. الأداء الضعيف في المؤشر لا يعني بالضرورة أن البلدان لم تستجب بشكل مناسب لمواجهة آثار الجائحة في ظل الظروف التي تمر فيها. ففي البلدان التي تفتقر الى تأمين معدات الحماية الشخصية، مثل الأقنعة ومجموعات الاختبار ومحدودية في قدرات وحدات العناية المركزة، كان الإغلاق الصارم والمطول هو الأكثر إلحاحاً لاحتواء انتشار الفيروس وخفض معدلات الوفيات. ومع ذلك، تجدر الاشارة الى الكيفية التي مكنت بعض البلدان (مثل كوريا الجنوبية) التي كانت مستعدة بشكل أفضل من التعامل مع تفشي المرض بكفاءة عالية حتى الآن من خلال الاختبار والتتبع والعزل السريع ومن خلال الاستخدام الفوري لمعدات الوقاية الشخصية لمعظم السكان، والتي تساعد بشكل كبير في التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية. إلى جانب الإجراءات الحكومية، يمكن أن تدخل تفسيرات اخرى لانخفاض معدلات وفيات الوباء مثل الجغرافيا، والديموغرافيا، وغيرها من العوامل البيئية والمجتمعية بما في ذلك التجارب الأخيرة مع تفشي الفيروسات.

وتجدر الإشارة هنا ان استراتيجيات وبرامج التنمية البشرية تضع بناء الانسان في قلب الحوارات ومناقشات التنمية المستدامة. بل ويتجاوز نهج التنمية البشرية التقليدي ما وراء عمليات النمو الاقتصادي لتقييم مسار التنمية البشرية في جميع بلدان العالم. وقد جاء (بناء الانسان) في رؤية العراق 2030 في مقدمة الأهداف التنموية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي شهده العالم في مجالات التعليم والمعرفة، ولا سيما في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، وتضييق الفجوة التعليمية على المستويات الوطنية، تستمر الفجوات وعدم المساواة بين الأجيال في التعليم أعلى في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة ومنها العراق، مما يحد من الخيارات المتاحة امام الناس ويقلص مساحة الحراك الاجتماعي Social Mobility. وفي هذا السياق يمكن ان تشكل الاستثمارات لبناء الانسان في مراحل التعليم المبكرة نقطة دخول لمعالجة دورات عدم المساواة بين الأجيال.

وعند سبر اغوار الخلفيات والامتدادات التاريخية والثقافية لهذه التفاوتات، لابد من إماطة اللثام عن أسباب وكيفية ظهورها وتفاعلها واستمرارها عبر الأجيال. وقد أظهرت معظم الأدبيات والمؤشرات التنموية التي سلطت الأضواء على هذا المسار بأن عدم المساواة في الدخل ينعكس سلبًا على أربعة مجالات أساسية للتنمية البشرية تترابط وتتداخل بعضها بالبعض الآخر. اثنان منهما يرتبطان مباشرة بالتنمية البشرية هما: التعليم والصحة. بينما تتجاوز المجالان الثالث والرابع النتائج الفردية، ويشيران إلى الظروف التي تؤطر التنمية البشرية: التماسك الاجتماعي، ومدى ثقة الناس ببعضهم البعض، والمشاركة في الحياة المدنية والاجتماعية لمجتمعاتهم، والسلام والأمن، وهي البيئة الآمنة التي يحتاجها الناس لتطوير إمكاناتهم الكاملة. كما أشارت الكثير من الادبيات أن الإعاقات في كل من هذه المجالات لا تعود فقط الى عواقب عدم المساواة، ولكنها أيضًا تخلق المزيد من الفجوات وعدم المساواة في مجالات أخرى من التنمية البشرية، لأنها بالأساس مرتبطة ببعضها البعض. فضلاً عن ان، التفاوتات غالبًا ما تنتقل بين الأجيال وبالتالي يكتب لها الاستمرار.

التعليم قبل الجائحة:

وفقاً لمؤشر التنمية المستدامة الذي يصدر سنوياً عن شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة حصل العراق فيما يتعلق بجودة التعليم على (26.0) نقطة مقارنة بالإمارات الأولى عربياً والتي حصلت على (81.6) نقطة وكندا الأولى عالمياً برصيد (99.3) نقطة. وهذا يعني أن العراق أقل في قدرته وإمكاناته في الغايات المتعلقة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 " التعليم الجيد" وفق مؤشر التنمية المستدامة لعام 2018 بنسبة (282%) عن كندا الأفضل عالمياً، وبنسبة (237%) عن دولة الإمارات العربية المتحدة الأفضل عربياً.

جدول (2) المؤشرات الداخلة في حساب جودة التعليم في العراق لعام 2018

المؤشر	العراق	الأفضل عالمياً	الأفضل عربياً
صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية %	العراق 92.3%	كندا 100%	تونس 98.6%
متوسط سنوات الدراسة	العراق 6.6%	سويسرا 13.4%	قطر 9.8%
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15-24 سنة) %	العراق 52.3%	أوزبكستان 100%	الكويت 99.3%

Source: Sustainable Development Solutions Network, SDG Index and Dashboards Report 2018, Global Responsibilities, 2018, P26-28

يقل أداء العراق في مؤشر صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة (8.3%) عن كندا الأفضل عالمياً، وبنسبة (6.8%) عن تونس الأفضل عربياً.

أما فيما يتعلق بمؤشر متوسط سنوات الدراسة، فإن أداء العراق يقل بنسبة (103%) عن سويسرا الأفضل عالمياً وبنسبة (48.5%) عن أداء دولة قطر الأفضل عربياً.

بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين من الفئة العمرية (15-24) لكلا الجنسين، فقد كان أداء العراق يقل بنسبة (91.2%) عن أوزبكستان الأول عالمياً، وبنسبة (89.9%) عن دولة الكويت الأفضل عربياً.

جدو ل (3) مقارنة الأداء في مؤشر التعليم بين العراق والامارات وفنلندا

المؤشر	العراق		فنلندا		الامارات العربية المتحدة	
	2008	2018	2008	2018	2008	2018
اتاحة التعليم	23.3	19.0	31.8	32.4	30.6	30.8
رأس المال البشري لقوة العمل	3.9	5.0	10.6	14.0	5.5	5.7
جودة التعليم	17.4	17.9	39.9	40.9	32.0	34.0
المؤشر العام	44.7	41.9	83.2	87.4	68.0	70.4

Source: Legatun Institute, The Legatum Prosperity Index 2018, Country Profiles, Twelfth Edition, London, 2018, P.25, 211,235

التربية والتعليم عشية الجائحة

منذ مطلع العشرية الثالثة (عام 2020) يشهد العالم حدثاً غير مسبوق قد يهدد التعليم بأزمة معولمة ربما تكون الأخطر في زماننا المعاصر. وليس العراق ببعيد عن تأثيراتها اذ اجبر أكثر من 10 ملايين طالب وطالبة على الانقطاع عن التعليم. وجاء ذلك في وقت يعاني البلد فيه من أزمة تعليمية، فهناك الكثير من الطلاب في المدارس، لكنهم لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية. في ظل انفصال بين سوق العمل وقطاع التعليم.

- قوَّض انعدام الروابط بين النظام التعليمي والنظام الاقتصادي الدور الوظيفي الذي يمكن أن ينشأ بينهما، وجعل النظام التعليمي خارج النظام الاقتصادي، باستثناء علاقات العمل والاستهلاك التقليدية، من دون أن يكون منتجا للمعرفة، أو رافدا للنظام الاقتصادي بما يحتاج إليه، عبر سوق عمل نشطة وديناميكية، ومن دون أن تجد مؤسسات البحث العلمي دورا لها في تكريس البحث العلمي؛ لخدمة الإنتاج المحلي وإبداع حلول تكنولوجية ناجعة لمشكلاتها. فالبطالة المرتفعة بين الخريجين مظهر واضح لغياب هذه الوظيفة.

- يعاني التعليم العالي في العراق من مشكلة عدم التوافق بين المستلزمات التنموية من القوى البشرية بين أعداد الخريجين ونوعيتهم؛ وإنَّ هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم العالي وما ينتظره المجتمع منه.
- لقد وضعت الأزمة الأنظمة التربوية والمعرفية والاجتماعية على المحك، ليهز أوصال الأنظمة التقليدية، وتهدد أنماط التنشئة والتربية التقليدية، فالمدارس والمؤسسات اليوم فقدت تحت تأثير الجائحة الكثير من تألقها، وهذا المتغير الاجتماعي الجديد وضع الانساق الاجتماعية والتربوية أمام مسؤولية جديدة تحتاج باستمرار الى تأطيرها وإيجاد الحلول لمتغيراتها وتداعياتها وتحديد معالم الاستجابة لمواجهتها.
- ففي ظل جائحة كورونا باتت الاسرة تعيش أوضاعاً جديدة، يتكدس فيها الأطفال في المنزل، ولا تستطيع الاسرة أداء وظائفها الحيوية، في التنشئة بشكل عام والعملية التربوية بشكل خاص، ضمن فضاء طبيعي (تربوي/ أخلاقي/ اجتماعي)، تتكامل مع بعضها لتشكل شخصية الطفل. فالمدرسة تشمل جوانب قيمية واخلاقية وتربوية، وهي ضمن هذا الاتجاه تفقد الكثير من وظائفها التقليدية.
- وعلى الرغم من التقدم الذي حققته العديد من البلدان خلال العقد الماضي في تحسين رأس المال البشري. إلا ان انتشار جائحة كورونا اليوم شكل تهديداً مباشراً وغير مباشر للكثير من الانجازات والمكاسب التنموية، وهو ما يتطلب استجابة سريعة ومدروسة عبر سلسلة من الإجراءات المحكمة لحماية أوجه التقدم التي تحققت بجهد وعناء في رأس المال البشري، ولا سيما بين الفقراء والفئات الهشة (Vulnerable Groups). وتصميم التدخلات اللازمة واستهدافها لتحقيق أعلى فاعلية.

جدول (4) عدد الطلبة ونسبتهم بحسب المستوى التعليمي 2018-2019

المرحلة	ذكور		اناث		المجموع
	طالب	%	طالبة	%	
رياض الاطفال	106948	51.1	102432	48.9	209380
الابتدائية	3435847	52.9	3065206	47.1	6501053
مهنية					50603
معاهد اعداد المعلمين	5108	61.3	3226	38.7	8334
الثانوية	1631363	54.7	1352785	45.3	2984148
الجامعية الاولية	127924	54.7	106011	45.3	233935
الجامعية (العليا)	20112	51.4	19029	48.6	39141
المجموع	5327302	53.1	4648689	46.4	10.026.594

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الاجتماعي والتربوي.

ج. تحديات التربية والتعليم

جاءت جائحة كورونا في وقت يعاني فيه قطاع التربية والتعليم من أزمة معقدة نتجت عن:

- الاوضاع التاريخية لتطور نظام التعليم في العراق المبني على تلبية رغبة الاسر في تعليم ابنائها دون الالتفات الى ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق العمل.

- الاوضاع المالية: الناتجة عن تراجع الانفاق على التعليم والنقص الحاد في الاستثمارفي البنى التحتية (المدارس والجامعات
- .الاوضاع الامنية: التي فرضت منذ عام 2003 مزيدا من انسحاب الاطفال بعيدا عن المدارس تحت وطأة تراجع الاستقرار وتزايد العمليات الارهابية.
- يعيق الفساد إكمال مشاريع البنية التحتية لاسيما المدارس في اغلب المحافظات، وقد عمقت الجائحة نقص فرص الاستثمارفي البنى التحتية.
- الخوف من الاصابة بالمرض، وهو ما شكل قيداً في تحفيز الطلبة على الانتظام بالدراسة نتيجة لخوف المتصاعد من اصابة ابنائهم وبناتهم نتيجة الاختلاط مع اقرانهم فضلاً عن كثافة الصفوف الدراسية.
- فرض التعليم المنزلي اعباء اسرية جديدة بالنسبة للعائلات والطلاب ويمكن توقع تفاقم الوضع بسبب ضيق الوقت أو الموارد المالية أو عدم تعليم الوالدين.
- ارتفاع المشاكل المرتبطة بجودة التعليم، إذ أدت الجائحة الى عدم تمكن بعض الأطفال من أداء الامتحانات لا سيما في التعليم ما قبل الجامعي وبشكل الكتروني في التعليم الجامعي ومن غير الواضح تأثير ذلك في التحصيل الدراسي للطلبة الذين انتقلوا الى مراحل اعلى من دون اكتساب المعارف التي كانت تؤهلهم لذلك. كما أدت ظروف الازمة الى فقدان الطلبة لواجباتهم اليومية في المدرسة. فضلاً عن مشاكل الاندماج الاجتماعي فالمدرسة والجامعة والمعهد هي مؤسسات للتنشئة والدمج الاجتماعي، وتزداد المخاوف من الابقاء على المكاسب التي تحققت في أوقات سابقة، لاسيما تلك المكاسب المتعلقة بالفتيات.
- تباين الاثر المعرفي للجائحة بحسب أوضاع الاسر، إذ من غير المعروف كيفية تعامل الاسر الفقيرة مع تأثيرات كورونا التعليمية، الا ان الامر المفروغ منه انها اقل قدرة على منح أبنائها وبناتها الادوات التي تساعدهم في الانخراط في التعليم الالكتروني، أو توفير ادوات الوقاية الفعالة.
- ان ارتفاع نسبة الفقرفي ظل الجائحة نتوقع تأثيرا سلبيا بالنسبة للأولاد والبنات الذين سيبتعدون عن المدارس. ومن المتوقع أن يتباين تأثير الجائحة بالنسبة للريف والحضرمع تباين الأوضاع فيهما.
- ارتفاع معدلات تسرب الطلاب، فضلاً عن فقدان الطلبة لواجباتهم اليومية في المدرسة.
- مشاكل الاندماج الاجتماعي فالمدرسة والجامعة والمعهد هي مؤسسات للتنشئة والدمج الاجتماعي. وهناك مخاوف من الابقاء على المكاسب التي تحققت في أوقات سابقة، لاسيما تلك المكاسب المتعلقة بالفتيات.
- عدم توفر البنى التحتية الالكترونية، إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الى عدم تزود أي من المدارس بخدمة الانترنيت لأغراض تعليمية (0%)، وهناك 35% من المدارس التي فيها حواسيب لأغراض التعليم. عليه فان مدارس وزارة التربية غير مهيأة للولوج الى التعليم الالكتروني.

السياسات التي تم تبنيها للحد من أثر الجائحة

- أدى تفشي الجائحة الى توقف الدوام الرسمي في جميع المدارس والكليات والمعاهد، فاجبر عشرة ملايين طالب وطالبة على البقاء في بيوتهم. وأمام هذا المأزق اعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي حلاً سريعاً تم تقديمه لكافة المراحل التعليمية عبرسياسة التعلم عن بعد، سواء من خلال الإنترنت أو من خلال القنوات التلفزيونية المخصصة لهذا الغرض.
- تبنت كلا الوزارتين تجربة التعلم عن بعد، على الرغم من الطبيعة المعقدة لهذه العملية، من توفير المحتوى القابل للأتمتة ودعم المعلمين والاساتذة، وتوفير التوجيه للأسر والطلبة والتغلب على صعوبات الوصول إلى الإنترنت.

2 . الصحة

على الرغم من الاهتمام والاستعداد الحكومية بهدف الارتقاء بالوضع الصحي للفرد والمجتمع في العراق، ما تزال النظام الصحي يعاني من اختلالات بنيوية ذات امتدادات اقتصادية واجتماعية الى جانب التحديات التي تواجه السياسات الصحية العامة. وقد اتخذت الدولة العديد من القرارات والقوانين وخطت العديد من الخطوات لضمان التغطية الشاملة لجميع العراقيين، وبما يكفل ويضمن الرعاية لغير القادرين مادياً. وقد تزامن هذا المسار مع الاستحقاقات الدستورية التي تنص في العديد من المواد على تحقيق مبادئ الحق في الصحة، والحق في العلاج، مع التزام الدولة بتوفير التمويل اللازم ليصل الى المعدلات العالمية.

وفي هذا الإطار صدرت وثيقة رؤية العراق 2030 للتنمية المستدامة التي جاء فيها المحور الأول (بناء الانسان) والذي نص فيه الهدف (4-1) على بناء نظام صحي ذو كفاءة وتغطية من خلال:

- توسيع نطاق الخدمات الصحية مكانياً وفئوياً وتحسين جودتها
- تطبيق نظام التأمين الصحي وتوفير آلياته.
- تبني نظام رقابة صارم للحد من انتشار المخدرات والايدز وغيرها
- رفع كفاءة أداء المؤسسات الصحية وتعزيز قدرتها التمويلية لمعالجة مشكلات الإدمان

وهذه الحقيقة تكشف اتساق اهداف رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، مع أهداف التنمية المستدامة الأممية 2030. إذ يسعى الهدف الخاص بالمحور الاجتماعي الى رفع ترتيب العراق في محور التنمية البشرية وكذلك رفع ترتيب العراق في الحد من التلوث البيئي.

وتأسيسا على ما تقدم، فان اهم عناصر تحقيق الامن الصحي الوطني يتطلب تحقيق الرعاية الصحية الشاملة وتوفير الرعاية الصحية الأولية، وإتاحة الخدمات الصحية الأساسية.

نعرض فيما يلي بعض جوانب ومؤشرات النظام الصحي في العراق من خلال استعراض بعض القضايا الحاكمة بما فيها نظرة وثائق التنمية لهذا القطاع الحيوي:

تحقيق التغطية الصحية الكاملة:

يعد تحقيق التغطية الصحية الكاملة ركيزة أساسية للمزيد من العدالة والانصاف في القطاع الصحي، فهي ضمان حصول الجميع على ما يلزمهم من الخدمات الصحية وتحقيق هذا يتطلب:

- وجود نظام رعاية صحية فعال يلبي جميع احتياجات المجتمع.
- ضمان استدامة التمويل
- توفير الادوية والأجهزة الحديثة لتشخيص الحالات الصحية وعلاجها.
- تحسين قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي لتلبية الاحتياجات الصحية.
- بناء قاعدة بيانات ومعلومات وتطويرها وتحديثها دورياً
- تعزيز العلاقات مع القطاعات المؤثرة في قطاع الصحة والتي توفر الأسس الجوهرية لمجتمع معافى وسكان أصحاء.

وفي هذا السياق رصدت مجموعة البنك الدولي ثلاثة أهداف رئيسة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وهي:

- ان تتوافر الفرص للجميع للوصول الى الخدمات الصحية الجيدة وبأسعار مناسبة.
- ضمان عدم وقوع أي شخص في براثن الفقر لضمان دفع نفقات الرعاية الصحية التي يحتاجها.
- حفز الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج قطاع الصحة والتي توفر الأسس الجوهرية لمجتمع معافى.

ثمة قضية أخرى تجدر الإشارة اليها، هو ان تحقيق الأهداف أعلاه يتطلب اتخاذ سلسلة من الإجراءات خارج نطاق القطاع الصحي بما في ذلك قطاع التعليم، والحماية الاجتماعية، والاقتصاد والبنى التحتية والتكنولوجيا والمعلومات. الجدول الاتي يظهر موقع العراق في مؤشر التغطية الصحية مقارنة ببعض البلدان العربية:

جدول (5) مقارنة بين العراق وبعض الدول العربية في مؤشر التغطية الصحية الشاملة

	الدولة	مؤشر التغطية %
1	العراق	61
2	مصر	68
3	الاردن	76
4	الكويت	76
5	لبنان	73
6	المغرب	70
7	عمان	69
8	فلسطين	64
9	قطر	68
10	السعودية	74
11	السودان	44
12	تونس	70
13	الامارات	76
14	البحرين	77

.Source: Monitoring Health and Health System Performance in the Eastern Mediterranean Region, 2019, P. 16

أ - الرعاية الصحية الأولية:

تمثل الرعاية الصحية الأولية مجموعة من الخدمات الصحية الأساسية التي تتاح على نحو شامل للأفراد والاسر في المجتمع المحلية عبر وسائل مقبولة وبمشاركتهم الكاملة، وبكلفة ميسرة للجميع[8]. وهذه الخدمات تمثل نواة للنظام الصحي وتضم العناصر الأساسية لتحقيق الامن الصحي ومواجهة التهديدات الصحية مثل الأوبئة، هي جزء اصيل من التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، كما انها تركز على توفير الاحتياجات الصحية طول حياة الشخص، وهي لا تقتصر على امراض بعينها بل تضمن الرعاية الشاملة بعناصرها الكاملة بما فيها العلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطفة. ويركز مفهوم الرعاية الصحية الأولية على:

- تلبية احتياجات المجتمع الصحية من خلال رعاية شاملة ارشادية (توعية)، وحمائية (وقائية)، وعلاجية وتأهيلية طوال حياة الانسان.
- التعامل مع المحددات الاوسع للصحة (بما في ذلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وخصائص وسلوكيات المجتمع).
- تمكين الافراد والاسر والمجتمعات المحلية من تحسين صحتهم على النحو الأمثل كمدافعين عن سياسات تعزز وتحمي الصحة والرفاه، وكمشاركين في تطوير الخدمات الصحية، وكمقدمين للرعاية الصحية لذاتهم وللآخرين.

المعطيات في الفقرات الاتية تظهر موقف العراق مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية لكل 100000 ألف نسمة.

الجدول (6) موقف العراق مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية لكل 100000 الف نسمة

	الدولة	مؤشر التغطية %
1	العراق	0.7
2	مصر	0.6
3	الاردن	7
4	الكويت	0.2
5	لبنان	0.5
6	المغرب	0.8
7	عمان	0.5
8	فلسطين	1.6
9	قطر	3.2
10	السعودية	0.7
11	السودان	1.5
12	تونس	1.9
13	الامارات	3.8
14	البحرين	0.2

.Source: Monitoring Health and Health System Performance in the Eastern Mediterranean Region, 2019, P. 16

مؤشرات الرعاية الصحية الأولية:

معدلات الوفيات:

يشير الجدول (8) الى ان مؤشرات وفيات الأمهات ووفيات الأطفال أقل من خمس سنوات ووفيات حديثي الولادة وكذلك الوفيات الناجمة عن تلوث هواء المنزل ومياه شرب وصرف صحي غير آمن في العراق هي الأفضل مقارنة بالمستوى العالمي وكذلك أقاليم افريقيا وجنوب شرق اسيا ، وهي أقاليم تضم دولاً نامية (معظمها مؤشراتها ضعيفة)، ولكنها هي الأضعف مقارنة بأقاليم الامريكيتين (ما عدا مؤشرات وفيات الأمهات) والاوربي والباسفك، وهذه الأقاليم تضم دولاً متقدمة (غالباً مؤشراتها مرتفعة).

جدول (7) بعض مؤشرات الرعاية الصحية الأولية في العراق والعالم وأقاليم منظمة الصحة العالمية

المؤشرات	العراق	العالم	أفريقيا	الاميركتان	جنوب شرق اسيا	الاوربي	شرق	الباسفيك
معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ألف مولود حي	31.5	211	525	57	152	13	164	41
معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000 مولود حي (2018)	24.3	39	76	14	34	9	47	12
معدل وفيات حديثي الولادة لكل ألف مولود حي (2018)	13.9	18	27	7	20	5	26	6
معدل الوفيات نتيجة تلوث هواء المنزل لكل 100000 نسمة (2016)	35	114.1	180.9	29.7	165.8	36.3	125	12.8
معدل الوفيات نتيجة مياه وصرف صحي غير آمن لكل 100000 نسمة (2016)	3.0	11.7	45.8	1.1	15.4	0.3	10.6	1.0

.**Source**: **Monitoring Health and Health system Performance in the Eastern Mediterranean Region, p**. 8**, P**. 10

ب-التغطية الصحية لبعض التدخلات العلاجية:

يقارن الجدول (9) بين العراق وبعض الدول العربية فيما يتعلق ببعض التدخلات العلاجية التي تقدم من خلال الرعاية الصحية الأولية، إذ يشير الى ان الخدمات التي الصحية التي تحصل عليها الأمهات قبل واثناء وبعد الولادة في العراق متوسطة، حيث جاء العراق فيما يتعلق بنسبة السيدات اللاتي حصلن على وسائل حديثة لتنظيم الاسرة بنسبة (61.8%). أما بالنسبة لمؤشر الأمهات اللاتي حصلن على اربع زيارات لرعاية الحمل او أكثرفقد انخفض المؤشر الى (35.0%) وكان أعلى نسبة من نصيب دولة البحرين (99.1%)، بينما حصل العراق على نسبة (91.1%) فيما يتعلق بالولادات التي تمت بواسطة عاملين صحيين مهرة، وكانت أعلى نسبة (100.0%) للكويت و الامارات وفلسطين وقطر، بينما بلغت أدنى نسبة للسودان (77.0%).

جدول (8) مقارنة بين العراق وبعض الدول العربية (إقليم شرق المتوسط) لبعض التدخلات العلاجية

الدولة	% السيدات اللاتي حصلن على وسائل حديثة لتنظيم الاسرة	% الأمهات اللاتي حصلن على اربع زيارات لرعاية حمل او أكثر اثناء الحمل	% الولادات التي تمت بواسطة عاملين صحيين مهرة
العراق	61.8	35.0	91.1
الأردن	61.9	83.3	99.6
مصر	81.0	87.8	91.5
الكويت	54.6	59.8	100.0
لبنان	61.8	90.0	-----
المغرب	78.5	60.9	86.6
عمان	38.0	76.3	98.6
فلسطين	----	95.5	100.0
قطر	61.9	85.0	100.0
السعودية	73.2	98.0	99.4
السودان	33.3	50.7	77.0
تونس	74.7	86.4	98.6
الامارات	60.9	97.3	100.0
البحرين	61.6	99.1	100.0

. **Source**: **Monitoring Health and Health system Performance in the Eastern Mediterranean Region,** 2019**, P**. 16

غالباً ما توجه استجابات موارد البلدان المعرضة للأزمات الصحية بعيدا عن الخدمات الحكومية والرعاية الصحية الأساسية، حيث يتم تركيز الموارد المخصصة لمواجهة تفشي المرض والتعامل بمرونة مع كافة المتغيرات لمعالجة الأزمة: وفي أزمة كورونا تمنح الأولوية لاختبار الحالات المؤكدة ثم إدارتها. وفي ظروف العراق حيث يعاني من ضعف الحماية الاجتماعية وأنظمة الصحة التي تفتقرإلى القدرة على الصمود والمرونة، وهو ما يمكن أن تؤدي إلى نقص في توفير الرعاية الاجتماعية والصحية، وفي النهاية أدت بشكل غيرمباشرإلى ارتفاع نسب الوفيات. ويقترن بهذا التحدي خوف العاملين الصحيين من الإصابة أثناء ذلك تفشي الجائحة[9].

وعلى الرغم من انخفاض معدلات تلوث الهواء نتيجة انخفاض حركة وسائل المواصلات الذي نجم عنه انخفاض معدلات الإصابة بالأمراض المرتبطة به. إلا ان انتشار الوباء كان من أهم مسببات الوفاة الجديدة، كما أضافت أعباء جديدة تمثلت بتوجس المراجعين للمؤسسات الصحية من عدوى الإصابة بالفيروس، وطول فترة الانتظار في العيادات نتيجة الإجراءات المتخذة، فضلاً عن تأثر بعض الخدمات الصحية بالإجراءات الاحترازية لمكافحة الوباء، مع احتمالات كبيرة بارتفاع معدلات الاضطرابات النفسية.[10]

على صعيد آخر، أدى تأخر اكتشاف اللقاحات الى مضاعفة التحديات التي تواجه النظام الصحي[11]. فضلًا عن ان النظام الصحي في العراق يعاني من عواقب أخرى، في مقدمتها ضعف البنى التحتية، ونقص الكوادر الطبية، وقلة التخصيصات المالية وارتفاع معدل الوفيات لدى العاملين في المهن الصحية. وخلال الأزمة الصحية تحتل عملية الحصول على معلومات دقيقة عن تفشي المرض نفس اهمية وجود معلومات عن الوفيات غير المباشرة، حيث تشكل آثار الوفيات غير المباشرة للأزمة مع نظام صحي يفتقرإلى المرونة والرصانة كارثة حقيقية لا تقل أهمية عن الآثار المباشرة للأزمة على الوفيات[12].

وعلى صعيد الاستجابة الصحية للجائحة تلعب قدرات الأفراد دورًا رئيسا في الاستجابة لمضاعفات الأزمة ترتبط التدخلات غير الدوائية بالعوامل التمكينية التي تجعل التدخل أقل كلفة أو تسهل نجاحه. وتمثل أهم التدخلات أشكالاً مختلفة من التباعد الوقائي الصحي التي تؤثر على قدرة الأشخاص على التفاعل مع الآخرين في العمل والمدرسة والتسوق والترفيه والتواصل الاجتماعي.

3-الأمن الإنساني للمرأة

ليس من شك ان افرازات وتداعيات الأزمات المركبة تتناسل من بعضها، فتتراكم قيمها وتتضاعف تأثيراتها وامتداداته، فالإغلاق التام انعكس بشكل سريع وسلبي على الوضع الاقتصادي للفرد والاسرة العراقية، فارتفعت معدلات البطالة ومن ثم الفقر من 20.5% الى ما يقارب 32% وما يتركه من تداعيات اجتماعية ونفسية تهدد الامن الإنساني للفرد والمجتمع.

لقد كشفت تجليات الازمة عن تأثيرات واسعة وخطيرة على مجمل الانساق المجتمعية، وكانت الجائحة أكثر من كونها قضية بايولوجية، حيث يتجلى تأثيرها في مختلف الفنون والعلوم، وأصبحت الشغل الشاغل للرأي للإنسانية جمعاء.

يتطلب التصدي للعنف ضد المرأة تنفيذ نهجً استباقيً، بما في ذلك تطوير منهجية جديدة للكشف عن حالات العنف الأسري والاستجابة لها. ومنذ بداية الأزمة، كثفت منظمات المجتمع المدني وبمساعدة الدولة دعمها لضحايا الاتجار بالبشر عبر تعزيز نموذج تقديم الخدمات لجميع مراكز الأزمات والمؤسسات التي تديرها الدولة، مما يضمن استمرار الوصول إلى الخدمات المجانية للناجين. من أجلٍ منع انتشار الجائحة يتم إيواء الوافدين الجدد مؤقتًا في أماكن منفصلة. يتم تقديم بعض الخدمات عن بُعد، ويتم تزويد الموظفين بانتظام بمعدات الوقاية والحماية الشخصية. لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة، عممت وزارة الداخلية رسائل إلى عموم السكان فيما يتعلق بالخط الساخن للطوارئ وتطبيق الهاتف المحمول ذي الصلة بالناجيات من العنف المنزلي والعنف ضد المرأة.

تم بث إعلانات الخدمة العامة بمشاركة مختلف المستويات رفيعي المستوى تدعو الجمهور إلى الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة. فيما يتعلق بوصول الضحايا المستمر إلى العدالة، تعمل المحاكم عن بُعد. بعد إجراء تقييم للمخاطر، استؤنفت التقارير في مكاتب المراقبة للمتهمين بالعنف الأسري.

الامن الاقتصادي للمرأة

ولدعم الأمن الاقتصادي للمرأة، تم تقديم المساعدة في شكل توزيع أغذية عينية. للتخفيف من الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للأسر الفقيرة والفئات الهشة، تم توزيع ما يقرب من مجموعة من المواد الغذائية ومواد النظافة في جميع أنحاء البلاد على الأسر التي ترأسها نساء، والآباء والأمهات، والأقليات العرقية، وأفراد المجتمع ، ومخيمات النزوح . وتشارك بنشاط في هذه العملية الهيئات العامة ذات الصلة، مثل دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمجالس والحكومات المحلية في عموم المحافظات، وهيئة حقوق الإنسان.

التمكين

كما اتخذت الحكومة خطوات لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المنح الصغيرة والبرامج الاقتصادية. للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، قامت وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة بتوسيع برامج الدعم الاقتصادي التي تقدم قروضًا لأصحاب المشاريع. ونتيجة لذلك، تم إزالة بعض الشروط والعوائق التي تعترض البرنامج للسماح لمزيد من النساء بالتقدم. علاوة على ذلك، ستحصل الشركات التي تديرها سيدات والمتقدمات على نقاط إضافية أثناء التقييم.

المعلومات الخاصة بدراسة هذه الحالة استمدت من تتبع سياسات الحكومة لدعم وتمكين المرأة "النوع الاجتماعي وفيروس كورونا" والذي يحدد بانتظام تدابير الحكومة المستجيبة للنوع الاجتماعي للتخفيف من تأثير الجائحة.

على الرغم مما قطعته المرأة العراقية من أشواط في سبيل الدفاع عن حقوقها وتأكيد ذاتها وبناء تصورات إيجابية عن أهمية الأدوار التنموية التي يمكن ان تقوم بها لا سيما في ظروف التحول التي يمر بها المجتمع العراقي الذي ارهقته الازمات المتلاحقة على امتداد أربع عقود من السنين الحرجة، في عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق يتطلع فيه الجميع الى تحقيق طموحات

تنموية كبرى. ولا شك ان المصدات الثقافية التقليدية ظلت مقيدة لكل الطموحات والتطلعات التنموية على ارض الواقع.

وبعد الاحتلال عام 2003، وعلى الرغم من ظهور عشرات منظمات المجتمع المدني النسوية، وتنفيذ مبدأ التمييز الإيجابي، ومن ثم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات، وفي عضوية الأحزاب، فضلاً عن انشاء وزارة للمرأة، ولجان تختص بالحد من التمييز ضد المرأة، الى جانب تطور الاعلام النسوي، وظهور مجلات تختص بشؤون المرأة فضلاً عن البرامج الاذاعية والتلفزيونية، إلا ان معطيات الواقع وما تحقق على أهميته لا يخفي حقيقة ان التمييز الإيجابي لا يتحقق دائماً، وان الثقافة الذكورية ما تزال تهيمن على كثير من السياسات وصناعة القرارات، وان منظمات المجتمع المدني النسوية وغيرها، ما زالت تعاني من مشكلات تنعكس على مدى قدرتها في خدمة مسيرة المرأة بما في ذلك هدف الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

كما ان انشغال مؤسسات الدولة بمشكلات التطرف والإرهاب والنزوح والعنف والفساد والبطالة، حالت دون ان يركز متخذو القرار على مشكلات المرأة وفي مقدمتها العنف الممارس ضدها في الحياة اليومية. ولذلك يمكن القول ان هناك حالة اغتراب تعيشها المرأة المثقفة تنطوي على تقاطع ما بين وعيها بحقوقها وبين الممارسات الجارية في حياتها اليومية.

ولعل الامر الأهم في هذا السياق، ان الكثير من النساء، ما زلن أقل وعياً بحقوقهن، وبالتالي فهن يبررن كل عدوان يقع عليهم، إذ تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً كبيرا في ترويضها الى الحد الذي تصبح فيه مدافعاً عمن يضطهدها وتتنازل عمن يسلب حقوقها.

ان جانباً من العنف الذي يقع في المنزل، وربما في المدرسة والجامعة ومكان العمل، يعكس تقسيم العمل غير العادل للسلطة، القائم على قاعدتي الجنس والعمر. وهنا يمكنا القول، ان معظم الإنجازات التي تحققت تتميز بكونها (نخبوية) فالكثير من النساء ولاسيما في الأرياف لم يصلهن إلا جزء يسير من تلك الإنجازات.

وفي ظل تيارات العولمة وحضارة الموجة الثالثة وتجليات الثورة الصناعية الرابعة التي نعيشها اليوم، تقف المرأة امام متغيرات خطيرة ناجمة عن الحروب الكارثية، وآثار التحولات الهيكلية في الاقتصاد، والتطورات الكبيرة في المعرفة والتكنولوجيا وآخرها تداعيات أزمة جائحة كورونا وما نجم عنها من آثار اقتصادية. وفي البلدان النامية كما في العراق، حيث تعاني الدولة من الهشاشة، وينتشر الفساد، فضلاً عن ضعف القدرات التمكينية للمرأة، في سوق تحكمه المنافسة والعلاقات غير المتكافئة، مع ضعف آليات الحماية والضمان، تصبح المرأة أسيرة الاستغلال، أو البطالة، والتزويج المبكر والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها.

السياسات المستجيبة للأزمة:

دم كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين وفي تنفيذ استراتيجيات المساواة بين الجنسين، جاءت أزمة كورونا لتهدد في الصميم هذه المكاسب بالتزامن مع تحديات أخرى، كالنقص في القيادات النسائية التي تضطلع بمهام رئيسة في الأوضاع الإنسانية وعدم وجود موارد مالية كافية للمساواة بين الجنسين في المنظمات الإنمائية، فضلاً عن الحاجة إلى معالجات أفضل لمواجهة الأشكال الجديدة من عدم المساواة. إذ ما تزال هناك حاجة لعمل مدروس يتعين القيام به، والاستفادة من الدروس التي ستساعد في تسريع خطى التقدم في مجال المساواة بين الجنسين في السنوات القادمة.

التخفيف من سطوة الأعراف الاجتماعية

تشكل الأعراف الاجتماعية أحد أهم التحديات الأساسية في التحرك بشكل أسرع لمساعدة الحكومات على تحويل المؤسسات الأبوية وهياكل ومعالجة الأعراف التمييزية والسلوكيات الجماعية من خلال البرامج والسياسات. وهذا يتطلب وضع سياسات وبرامج فاعلة للتخفيف من أثر الأعراف الاجتماعية التمييزية، بما في ذلك القضايا التي تدور حول إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والقيادة، والمجال الرقمي وغيرها.

خلق وتعزيز الشراكات القوية

الشراكات الجديدة ضرورية لتحقيق تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين. في الوقت الذي أوجدت جائحة كورونا حالة من عدم اليقين حول إحياء ذكرى اعلان مبادئ مؤتمر بكين (Beiing + 25) والذكرى العشرين لقرارمجلس الامن رقم 1325 ، إذ ما تزال الكثير من المنظمات الدولية ملتزمة بالعمل بشكل تعاوني لتنفيذ المبادئ المبينة في هذه المبادرات البارزة.

الالتزام بتوسيع نطاق التحول الرقمي

الاستثمار في توسيع نطاق التحول في المجالات الرئيسة التي تسعى لتحقيقها أهداف التنمية المستدامة. إذ لابد ان إعطاء أولوية لتنفيذ الجيل القادم من التحول في قضايا الفقر والنمو الشامل، بما في ذلك سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي لمعالجة الكيفيات التي تؤثرفيها "الثورة الصناعية الرابعة" ورقمنة سوق العمل على النساء والفتيات. ولا بد من العمل أيضًا على معالجة الأشكال الجديدة من عدم المساواة والاستثمارفي قدرات الدولة والمجتمع لضمان معالجة مشكلات عدم المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات، وفي مقدمة ذلك أزمة الاوبئة.

التعمق بالنظر والتحليل القائم على النوع الاجتماعي

تظهرتقييمات أن التحليل الشامل والمنهجي للمساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لتحقيق أداء قوي حول المساواة والبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي يتواصل العمل لمعالجة الآثار غير المسبوقة لأزمة جائحة كورونا، لابد من التركيزعلى تعظيم دور الشركاء للنظرفي مرحلة ما بعد التعافي للوصول الى اهداف التنمية المستدامة 2030. وهو ما يتطلب التزام عالي لجعل هذا المسار حقيقة ملموسة، فالكل يعلم أن المساواة بين الجنسين هي اختيار ووقت للتغيير الآن.

بكل الأحوال، يمكننا القول ان المرجعيات الدولية، بكل ما تحمله من ثقل علمي ومعرفي وقيم إنسانية على الصعيد النظري خصوصاً، ظلت تمس الواقع من بعيد. فما تحقق حتى الان يقل عن مستوى الطموح ولا سيما في مجتمعاتنا المأزومة التي تنتهك فيها حقوق المرأة بسبب ضعف الضوابط الرسمية وغير الرسمية

4- الشباب:

غالباً ما تكون النساء والشباب ضحايا لأشكال متعددة ومتشابكة من التمييز والاستبعاد الذي يمكن أن يؤدي إلى اختلال توازن القوة مما يستبعدهم من المشاركة في التنمية الاقتصادية والشؤون التي تؤثر عليهم، وهو ما يقوض في نهاية المطاف احتياجاتهم وتطلعات وفرص تمكينهم ومطاولتهم. كما هو معروف ان العراق يقف على اعتاب "الهبة الديموغرافية"، مع ما يقدر بـ 40 % هم تحت سن 15 سنة، و 65.5% تتراوح أعمارهم بين 15-65 سنة. لكن السؤال هنا هل ان "تضخم الشباب" يشكل تهديدًا مستمراً لاستقرار البلد وأمنه الإنساني، وهذا يعتمد إلى حد كبير على الدرجة التي يتم بها استبعاد وتهميش الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ والمدى الذي يمكنهم الوصول إلى فرص العمل والتعليم والحراك الاجتماعي (Social Mobility).

الشباب عماد المجتمع وهم الشريحة الأكثر تضرراً من الجائحة

فئة الشباب من أكثر الفئات تضررا من تداعيات الاوبئة مما يتطلب الانضمام الى الاستجابة العالمية. ووفقاً للتقديرات العالمية يعمل الملايين من الشباب في القوى العاملة الصحية، وفقاً للتركيبة الديموغرافية للبلد. والشباب هم بالفعل من بين أكثر المتضررين من الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة:

- ان أكثر من 1.5 مليار شاب، أو 87٪ من إجمالي عدد الطلاب في العالم أبعدوا عن المدارس والجامعات في أكثر من 165 دولة.
- الشباب أكثر عرضة لخطر الإصابة بالقلق وامراض الصحة العقلية.
- الشابات والفتيات أكثر عرضة لخطر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والأشكال الأخرى من العنف المنزلي خلال مدة وقوع الوباء.
- من المتوقع ارتفاع عدد العاملين المسرحين من القطاع الخاص ولا سيما من الشباب العاملين في الأنشطة المتعلقة بالسياحة والمطاعم والترفيه.
- تراجع دخل العاملين بأجر لا سيما في الأنشطة التي تم اتخاذ إجراءات بشأن تخفيض الأجور أو إعطاء العاملين إجازات بدون راتب خلال الجائحة.
- يواجه معظم الشباب تقلص فرص الانخراط في العمل (الوظائف) المشغولة في الاقتصاد بسبب توقف بعض الأنشطة الاقتصادية أو تسريح العاملين.
- سيعاني الشباب كثيرا من الركود الاقتصادي العالمي. إذ بعد أزمة عام 2008، وصلت معدلات بطالة الشباب في المملكة المتحدة إلى حوالي 21%؛ وحوالي 18% في الولايات المتحدة؛ و في إيطاليا رقماً قياسياً بلغ 43% في عام 2014. وقد شهد الاقتصاد العالمي منذ عام 2008 المزيد من المشاكل التي ادت زيادة نقاط الضعف لدى الشباب.
- يواجه الشباب تهديداً متصاعداً بسبب تأثر بعض الفئات العاملة في القطاع الخاص نتيجة تراجع الطلب عليها، حيث يتأثر أصحاب المنشآت الصغيرة نتيجة القيود المفروضة على مزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية.
- يشكل الشباب أكثر من 30% من المهاجرين واللاجئين في العالم الذين سيعانون بشكل غير متناسب من الوباء وعواقبه -سواء كان ذلك بسبب حركتهم المحدودة، او فرص عمل أقل، وربما زيادة كره الأجانب لهم وما إلى ذلك.

تتوقع الكثير من الإحصاءات الدولية ان 50% من وظائف العالم مهددة بالتأثر بسبب جائحة كورونا. بالمقابل ساهمت الجائحة في زيادة الاهتمام بموضوع التشغيل الذاتي وتوليد فرص عمل من خلال العمل عن بعد. وعلى أية حال، تشهد البطالة التي كانت في اتجاه تنازلي في الماضي القريب وتتباين وفقاً للنوع الاجتماعي والأبعاد المكانية تصاعداً ملموساً بتأثير الجائحة، وحتى بين اولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث يتأثر الوضع الاقتصادي والصحي والتعليمي لحياتهم. ولعل الحقيقة المؤشرة في تقويم أوضاع القوى العاملة، إن البطالة هي الأعلى لدى الشباب ممن لديهم تحصيل تعليمي بعد الثانوي والذي، كما يلاحظ، يؤدي إلى الشعور بالإحباط والفقر والهجرة وربما الى الانحراف او الانتحار، لا سيما بين المتعلمين.

في الجوهر، تكشف المعطيات والتقارير الرسمية أن الفقر في جنوب البلاد سجل اعلى المستويات ومن ثم فهي حقيقة صادمة غالباً ما عكست ما يسمى "الوعد الفاشل" الذي كان يأمله الكثير من العراقيين بعد الاحتلال 2003. هذه التطورات ارتبطت أيضاً بالاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في مطلع تشرين 2019 مع صعود الصراع إلى الثورة، بين ثروات مبددة وفساد مالي واداري مستحكم، وفجوات تنمية متسعة وحراك اجتماعي مزيف (Replacement) وفقر متعدد الابعاد لا سيما في العشوائيات التي بلغ عدد التجمعات السكنية العشوائية 3687 وعدد المساكن العشوائية 521947 ، مع ارتفاع في نسب الفقر في المجتمعات الريفية. "فقد افتقرت برامج وسياسات الدولة الشفافية والمساءلة وحكم القانون وساهمت في صعود جماعات تتبنى العنف وترفض سلطة الدولة. إن مستوى الإحباط والفقر بين الشباب في عموم البلاد يشكل أرض خصبة للانحراف والعنف والإرهاب. فالمشكلة برمتها تعود إلى تفكك صنع السياسات العامة، حيث تلكأت الحكومات السابقة في جميع المستويات وفي جعل رفاهية المواطنين أولوية. فالدولة التي تسمح لشبابها بأن يكونوا عاطلين تجلس على قنبلة موقوتة لأن الناس محبطين وشعورهم بالغبن يقود الى فلسفة تبريرية للانحراف.

ويبدو أن العراق تحمل أيضا العبء الأكبر لسنوات عديدة من الإهمال والاختلالات البنيوية والتفاوتات التي تنشأ إلى حد كبير من الفشل في معالجة الظروف المعيشية السيئة وقلة الفرص الاقتصادية، كما تواصلت ظروف التراجع في الاقتصاد وتضاءلت الآمال بعد الازمة المزدوجة (الصحية والاقتصادية) حتى في تأمين رواتب العاملين وتوفير الحاجات الطارئة، وأصبحت البلاد غارقة بعمق في الاستهلاك المظهري البذخي على حساب مصالح وظروف عيش الأغلبية، وسط انتشار واسع للفقر، وبالتالي كانت البيئة خصبة لظهور الانحراف والإرهاب والعنف وتراجع مؤشرات التنمية المستدامة، وعدم القدرة بالاستجابة بشكل كاف لاحتياجات وتطلعات الجماهير. وهكذا وظفت القبلية والمناطقية والاقليمية والقومية والمذهبية واستخدام المشاعر الدينية لتبرير التنمية غير المتكافئة.

هذا يعني ان إثارة الإحباط واللامبالاة بين أغلبية لناس ولا سيما فئة الشباب قد غذى حالات التمرد والاحتجاج الذي يقود الى الاضطراب والإرهاب والعنف وغيرها من الأنشطة المعادية للمجتمع. وفي مثل هذه البيئات غير الصحية، يميل بعض الناس باللجوء الى مظلان امان عبر الولاءات الفرعية لإيجاد شبكات حماية؛ بما فيها الرغبة في كسب الدعم؛ أو رفع سقف المطالب ضد النظام السياسي؛ أو التعبئة سياسيا من اجل تحيق الامن والاستقرار.

رابعاً- الازمة المزدوجة والتنمية الاجتماعية

الفقر والحماية الاجتماعية والتماسك المجتمعي

ادت ازمة الجائحة الى دفع ما يقارب 4.5 مليون عراقي (11.7%) من اجمالي السكان، الى ما دون خط الفقر وارتفاع معدلات الفقر الوطني من 20.5% عام 2018 الى 31.7%، وعانى 42% من سكان العراق حرماناً يقابل أكثر من بعد واحد من أبعاد دليل الهشاشة في مجالات (التعليم، الصحة، ظروف المعيشة، وتامين الموارد للعيش الكريم). كما ادت الجائحة الى توقف العديد من الاعمال الحرة والقطاع الخاص مما ادى الى بطالة مضافة يكمن خطرها، الى جانب توسيع دائرة التهميش والضعف الاقتصادي، الى مخاطر امنية مما قد يزيد من التوترات السياسية القائمة فعلا.

لقد أسهمت الازمة المركبة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية في بلورة مشهد تنموي غير مستقر، والى نتائج سلبية تهدد الامن الإنساني للفرد والاسرة والمجتمع لعل أبرز تجلياتها ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأحوال المعيشية لبعض الشرائح الاجتماعية (الفئات الهشة والمهمشة)، وتفاقم العجز المالي في الموازنة الاتحادية وتعاظم مشكلة البطالة (الكاملة والناقصة)، فضلاً عما ترتب على هذه الازمة من الضغط على النظام الصحي الذي يواجه أصلاً تحديات بنيوية بفعل الازمة المالية.

ان تأثير الازمة على وقع الفقر وكثافته، فضلاً عن تأثيره على مستويات التفاوت المكاني في كل من الريف والحضر، له نتائج هامة بالنسبة للمجتمع العراقي حيث انه يلاحق سياسات الحكومة واستراتيجياتها على نحو يجعل نجاحها في الاجل الطويل رهناً بقدرة الحكومة على حماية أكثر شرائح المجتمع هشاشة. فما لم يتم تفعيل الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتخفيف من الفقر، فان الاسر ذات الدخول المنخفضة، وتلك التي تعيش دون المستوى اللائق بسبب الازمة وتغير الأسعار والبطالة، او انخفاض الأجور الحقيقية، من المحتمل ان تزداد أحوالها صعوبة بسبب استمرار الازمة.

وتتمثل نقطة البداية، بحث انعكاسات الازمة الحالية على الفقر في العراق، في فهم أوجه الترابط المتبادل بين المتغيرات وثيقة الصلة بهذه الظاهرة، مثل نمو الدخل، وإعادة التوزيع، والتخفيف من حدة الفقر، حيث يستخدم رسم صورة الفقر في المجتمع للتمييز بين الشرائح الفقيرة وغير الفقيرة من السكان، وتحليل ملامح ومسارات وبؤر الفقر، وخصائص الفقراء.

لقد ولدت هذه التحولات الكبيرة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على جميع فئات المجتمع لا سيما فئة الشباب التي تشكل نسبة مهمة في اللوحة السكانية، بلغ عدد السكان بعمر (15) سنة فأكثر (23.450) مليون بنسبة (56%) من عدد السكان الكلي، وهذه الفئة تمثل أعمار الناشطين اقتصاديا (يعمل - او يبحث عن عمل) الذي تبلغ نسبته (42.8%) من اجمالي قوة العمل، ما يقارب (10 مليون(نسمة.

ومما يلفت النظر ان مساحة المشكلة تعاظمت لدى العاملين في القطاع الخاص الذي يتراوح عدد العاملين فيه حوالي ما بين (5-6) مليون، وأن ما يمثل (40%) من العاملين منهم يعملون في القطاع غير النظامي. علما ان القطاع الخاص يشكل ما نسبته (33%) من مجموع الأنشطة الاقتصادية للبلد، يعمل (99%) في قطاع الزراعة، و (57%) في قطاع الصناعات التحويلية، و (97%) في قطاع التشييد والبناء، و (90%) في قطاع التجارة والفندقة و (93%) في قطاع النقل والمواصلات والخزن.

اما العاملين من القطاع الخاص الذين يعملون باجر للغير فقد بلغ عددهم (3.15) مليون ويمثلون (70%) من اجمالي العاملين في القطاع الخاص. بينما يبلغ عدد العاملين من القطاع الخاص تحت تصنيف من يعمل لنفسة)صاحب بسطية، تكسي، محل صغير، حرفة انفرادية(حوالي (0.7) مليون.

لقد أفضت المشكلة الحالية المصحوبة بعدم الاستقرار والهشاشة وتآكل البنى التحتية الى تعاظم معاناة القطاع الخاص بتفرعاته وتداخلاته المتعددة وضعه في مسار صعب في ضوء توقف الاعمال والأنشطة والاغلاق وكذلك حال الفقراء وامنهم الإنساني ومستلزماتهم الأساسية مما يتطلب نوعاً من التعاطي المرن وخارطة لواقع العمل والانفاق الاسري وشبكة الحماية الاجتماعية والفقراء وشمولية البطاقة التموينية.

لقد تجسد دور الحكومة بهذا الصدد في دعم المتضررين من اجراءات التقييد بعد تفشي الجائحة في تقديم منحة شهرية ركزت على العاملين في القطاع الموازي. كذلك تأجيل تسديد قروض صندوق الاسكان الحكومي وقروض البنك المركزي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لثلاثة اشهر. وتبقى مثل هذه المبادرات غير متناسبة مع متطلبات الفئات الضعيفة وتلبية حاجاتها على الامد البعيد لا سيما اذا استمرت الجائحة لمدة بعيدة قادمة.

على صعيد آخر، قامت الحكومة في كانون أول 2020 برفع سعر صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار العراقي انعكس سلباً على الفئات الهشة مما يتطلب تحديد مدى تعرض تلت الفئات للعوز نتيجة زيادة اسعار المواد الغذائية والاساسية للعائلة العراقية وارتفاع خط الفقر الوطني في العراق، بينما قامت الحكومة بزيادة مدفوعات الحماية الاجتماعية بما يساوي التغير في سعر الصرف.

البيئة الاسرية

لقد ضاعفت الازمة المزدوجة المخاطر لتحقيق مزيد من التقدم نحو المساواة بين الجنسين. فالأزمة أسهمت في تعميق حالات عدم المساواة الموجودة اصلاً في المجتمع، وكشفت نقاط الضعف التي بدورها ضخمت آثار الوباء. لقد امتد تأثير الوباء على النساء والفتيات اقتصاديا (كسب أقل، ادخار أقل وانعدام الأمن الوظيفي)، الصحة الإنجابية، الأعمال غير مدفوعة الأجر، المساومة في استخدام السلطة داخل الاسرة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي .

وفي الوقت الذي تركز المساعي الحكومية والشعبية على تأمين فرص العزل الذاتي الذي يحاول تحقيق حماية وسلامة الكثير من الأشخاص، إلا ان ظروف الأزمات الذي تمر بها مجتمعاتنا الشرقية، ربما يشكل بيئة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لآلاف النساء حيث يعد البيت مكاناً غير أمن وبوصفه مكاناً للتعنيف والترهيب المبني على النوع الاجتماعي ، وبناءً على هذه المعطيات أظهرت دراسات للمرأة العربية حاولت توثيق الأثر المبني على النوع الاجتماعي لجائحة كورونا- على الرجال والنساء في المنطقة، مع التركيز على الأدوار والمواقف والممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة .

وقد توصلت دراسة الأمم المتحدة للمرأة، الى ان الجائحة أسهمت في زيادة عبء الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلي للرجال والنساء في المنطقة، وأن النساء في المنطقة العربية يقضين في المتوسط 4.7 مرات أكثر في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي مقارنة بالرجال. ونتيجة للتدابير المُتخذة للحد من انتشار الفيروس وزيادة الوقت الذي يقضيه الأشخاص في المنازل، فإن الأعمال المنزلية ودعم الأطفال في التعليم عن بعد ورعاية كبار السن والمرضى يستهلكون المزيد من وقت النساء. كما فرض فيروس تغييرات في أساليب العمل، مع زيادة معدل العمل عن بعد .

على مستوى الأسرة، يتم ادامة عدم المساواة بين الجنسين من خلال حلقة مفرغة من العجز، والتي تتجذر في كثير من الأحيان بالمعايير الاجتماعية بين الجنسين، والتي تجبر النساء على مواجهة قيود ثقيلة أو حتى "خيارات مأساوية". وبسبب التدخلات الصحية، غالباً ما يُطلب من النساء البقاء في المنزل، وعزلها في مكان يفترض أن يكون كذلك آمنا. الكثير من النساء، يضطرون إلى مواجهة واقع أسرهم، حيث يتحملون عبئًا ثقيلاً من خلال ا لأعمال غير مدفوعة الأجر (Unpaid Work). كما تزداد احتمالات تعرض الاناث للعنف المنزلي. إذ أفاد عدد أكبر بقليل من النساء مقارنة بالرجال بأنهن يشعرن بعدم الأمان في منازلهن ومن بينهن، أفادت امرأة واحدة على الأقل من بين كل خمس نساء في الدول التي شملتها الدراسة عن خوفهن من العنف المنزلي .

ان مما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد، ان الاستجابة للفيروس ذات أثر متباين على شرائح السكان. والحقيقة التي تظهرها مؤشرات الواقع أن 70%من النساء في القوى العاملة الصحية تضعها في خطر أكبر من العدوى. فضلاً عما يصاحب ظروف الأزمة من ارتفاع متصاعد في الإبلاغ عن وقوع العنف المنزلي، في الوقت الذي يجري فيه تقديم الخدمات، بما في ذلك سيادة القانون، والصحة والحماية، وتحويلها لمعالجة ثار الوباء وتداعياته. وفي الوقت الذي يتم فيه عزل العائلات في منازلهم، يواجه الأطفال أيضًا زيادة سريعة في اساءة معاملة الأطفال عند استخدام الإنترنت.

لقد شهد المجتمع العراقي أيضاً ارتفاعاً في حالات الانتحار عام 2020، بلغ عدد الحالات المسجلة وفقاً لمفوضية حقوق الانسان حوالي 298 حالة في عموم العراق، 130 حالة في بغداد، و 68 حالة في البصرة و 33 حالة في ذي قار. إذ توزعت صور الانتحار بين السم والشنق

والرق والغرق والطلق الناري. ولعل أهم الأسباب المؤدية الى ارتفاع هذه الظاهرة الاثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة وازدياد حالات العنف الاسري والاستخدام السيئ للتكنولوجيا .

على الصعيد العالمي، يبلغ متوسط عدد النساء اللائي يعملن بدون أجر وفي العمل المنزلي حوالي 2.5 ضعف متوسط عمل الرجال . حيث يؤثر هذا العدد على مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث يعيق إنتاجيتهم ويحد من فرصهم في تخصيص الوقت. كما أثر اغلاق المدارس على رعاية الأطفال حيث أنها توفر معظم الرعاية في أسرهم لأطفالهم وكبار السن . أما فيما يتعلق بأوجه عدم المساواة الأخرى، فإن عدم المساواة بين الجنسين في القدرات المعززة يمكن أن تتفاقم بسبب التدابير المتخذة أثناء الجائحة إذا كانت الأسر تفتقر إلى عناصر التمكين. وفي ظل هذه الظروف، سوف تشهد زيادة عبئ النساء، والحد من المشاركة الفعالة في العمل والإنتاجية - وتقييد القدرات المعززة -، مما يحد من فرص العيش بأقصى إمكاناتهم في العمل وفي منازلهم. في الولايات المتحدة تشارك المرأة المتزوجة ب 60% من قوة العمل غير مدفوعة الأجر حتى بين الأزواج الذين يعملون بدوام كامل. إذا ما بقي التوزيع النسبي للأعباء نفس احتياجات الرعاية والعمل غير مدفوع الأجر، سترتفع ساعات العمل الى 20 ساعة في الأسبوع خلال الوباء، وهذا يعني زيادة 12 ساعة في الأسبوع للنساء و 8 ساعات أكثر للرجال. وبدون ترتيبات دقيقة ومرونة في ساعات العمل، من المحتمل أن يضطر أحد الزوجين إلى التوقف مؤقتًا عن العمل المدفوع الأجر أو تقليله. وبسبب الأنماط المعزوفة في تقسيم العمل، فان من المرجح يقع العبء على المرأة، حيث يشكل استمرار المرأة في العمل غير المدفوع في أسرتها تحديًا لقوتها التفاوضية ومشاركتها في صنع القرار الأسري.

وليس من شك ان العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يمثل أقسى الأشكال المعوقة للتمكين - فهو يزيد من عدم المساواة ويعكس تأثير التقاليد والأعراف الاجتماعية التي تضفي الشرعية على التحرش والتمييز أكثر من ثلث النساء - بل وأكثر من الثلثين في بعض الدول - عانت من العنف الجسدي أو الجنسي الذي يمارسه شخص غير شريك، إذ ان هذه الاشكال من العنف ضد المرأة يمكن إدامتها من خلال المعايير أو المواقف الاجتماعية. على الصعيد الدولي، يعتقد وفقاً لمسح القيم العالمي، ان 30% من الناس يرون من المبرر أن يهزم الرجل شريكه . هذه السلوكيات والمواقف لا تهدد النساء فحسب، بل تهدد أطفالهن أيضًا، لا سيما عندما تواجه النساء الصدمات والكوارث مثل الزلازل والأعاصير أو حالات الطوارئ الصحية. وعلى الرغم من السابق لأوانه الحصول على بيانات شاملة، فان هناك بالفعل العديد من التقارير المثيرة للقلق بشأن زيادة العنف ضد النساء حول العالم. إذ تضاعفت الحالات المبلغ عنها في بعض البلدان . ومن الناحية الأولية وردت الكثير من الأدلة حول ارتفاع حالات العنف والتي عكستها مجموعة من التقارير حول العالم - من الأرجنتين والبرازيل وكندا والصين وقبرص وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة - وهناك نمط ثابت من حالات العنف المنزلي المتزايدة المبلغ عنها بسبب حالات العزل الناجمة عن جائحة كورونا.

ولعل من المخاطر الكبيرة التي تواجه المجتمع العراقي وقبل ارهاصات جائحة كورونا انخفاض معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة. إذ كما في مشاركة البالغين، تزيد معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة على معدلات مشاركة الشابات مع ذلك، لا توجد بالضرورة علاقة طردية بين الاتجاهات في معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة وبين معدلات مشاركة البالغين. ففي العراق، تتناقص معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة بسرعة أكبر من البالغين، حيث استمر معدل مشاركة الشباب في العمل بالانخفاض، من 64 % في عام 2005 إلى 49% في عام 2017 ، وانخفض معدل مشاركة الشابات خلال الفترة نفسها من 18% إلى 5 % . ومن المتوقع انخفاض مستويات المشاركة في ظل تداعيات جائحة كورونا وارتفاع معدل الفقر الى حوالي 31.7%.

الفئات الهشة

تمتد آثار الازمة في بعض البلدان والمجموعات عبر الاثار السلبية العميقة والصعبة للأزمة على بعض الشرائح والفئات، على سبيل المثال ، بمجرد تصاعد الأزمة الصحية في عدد من البلدان في آسيا وأوروبا ، بدأت البلدان النامية بالتحوط من آثار العدوى الاقتصادية قبل أي تأثير ملحوظ على الصحة العامة من الفيروس

نفسه. بعض التأثيرات في البلدان النامية ضربت بعض المفاصل حتى قبل عدوى الجائحة.

يظهر تقرير للبنك الدولي عام 2021، ان العراق يفتقد إلى نظام حماية اجتماعية شامل، منصف ومتساوٍ يمكن من استيعاب الصدمات وحماية المسنين وذوي الإعاقة والباقين على قيد الحياة كالأرامل والأيتام وغيرهم. وعلى الرغم من الكلفة العالية وصعوبة الاستدامة المالية للنظام الحالي، فانه يعاني من تغطية منخفضة يستفيد منها بالأساس موظفي القطاع العام)حوالي 3 ملايين شخص(في مقابل حوالي 200 ألف شخص فقط من موظفي القطاع الخاص بينما لا تشمل التغطية حوالي 5 ملايين آخرين. كما يواجه نظام الحماية الاجتماعية تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى مما يؤدي الى تفاوتات كبيرة ليس بين موظفي القطاعين العام والخاص فحسب، بل كذلك بين مختلف الأفراد المستفيدين من النظام

على صعيد آخر، ينتج التصميم الحالي لنظام التقاعد حوافز سلبية. على سبيل المثال، التحفيز على التقاعد المبكر، والعقبات التي تعترض تنمية القطاع الخاص نظراً لأفضلية العمل في القطاع العام. ولا يوفر نظام التقاعد الحالي للمنتفعين معاشات كافية ويمكن تقدير حجمها قبل التقاعد. كل هذه القضايا تشكل تحديات مهمة تعترض طريق تكوين رأس المال البشري الملائم في العراق.

لقد مثلت جائحة كورونا تحديا خطيراً لجميع الشرائح والفئات الاجتماعية. ولكن في البلدان التي تعاني من تفاوتات عالية حسب الطبقة أو العمر أو الجنس أو العرق أو حالة الإقامة، يمكن ان تكون التأثيرات عميقة وشديدة على الأقل في المدى القصير. في كثير من البلدان، هناك مجموعات معينة يتأثرون فعلياً وبشكل غير متناسب وهم الفئات الهشة Vulnerable Groups : كبار السن، النساء، المعاقون، العمال الشباب، الأسر المهاجرة، العمال غير المحميين، والأشخاص الذين يعيشون في الملاجئ والمخيمات، والأشخاص الذين لا مأوى لهم أو يعيشون في حالة تشرد، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية أساسية. ويبدو أن الأمراض المصاحبة تتجاوز التأثير السلبي للفيروس، مع المشكلات الصحية الأساسية التي ترتبط بالهشاشة الاجتماعية: تميل القضايا الصحية إلى أن تكون أكثر انتشارًا بين الأشخاص من الأقليات العرقية أو من المجموعات من ذوي الدخل المنخفض.

فالفئات الهشة وفي مقدمتهم المسنون لا يكافحون فقط من مواجهة المخاطر الصحية ولكن من المحتمل يكونوا ايضا أقل قدرة على دعم أنفسهم في مواجهة مخاطر العزلة. أما المشردين فهم أيضا، قد لا يستطيعون تأمين الملجأ المناسب لديمومة حياتهم، وهم أكثر عرضة للتعرض لأخطار الفيروس. ويمكن أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين بالحصول على الدعم الحيوي والمناصرة بسبب الاستبعاد الاجتماعي. الأشخاص في السجون، في المهاجرين مراكز الاحتجاز أو في مؤسسات الصحة العقلية يمكن أن يواجه خطر أكبر للإصابة بالفيروس بسبب إلى الطبيعة المحصورة للمباني.

شبكات الأمان وألحماية الاجتماعية

يبدو ان تبني سياسات وبرامج وطنية لمواجهة الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفاقم الازمات بلورت شبه اجماع على ضرورة توفير قدر أكبر من شبكات الأمان والحماية الاجتماعية للفئات المتضررة جراء الازمة وتداعياتها، حيث ارتبطت بالضرورة في الحد من تعاظم الظواهر الاجتماعية السلبية والتخفيف من وطأتها. ولعل اهم تلك السياسات الاجتماعية هو دعم شبكات الأمان الاجتماعي التي تتمثل بحزم من البرامج الممولة من الدولة بالدرجة الأولى فضلاً عن قدر من التمويل الذي توفره المنظمات غير الحكومية (غير الرسمية)، او المقدمة في إطار المعونة من خلال الشبكات الخاصة (التأمينات والمساعدات الاجتماعية وغيرها).

لقد اعتمدت شبكات الأمان الاجتماعي في العراق في ظل الازمة على مجموعة من الاليات الأساسية في تنفيذ برامجها في دعم الخدمات الأساسية او برامج المساعدات (التعليم/ الصحة/ الغذاء) او برامج المساعدات والتحويلات المادية والعينية للفئات شديدة الفقر، والبرامج للفئات التي يمكن مساعدتها على التخفيف من الازمة وتسهيل الاندماج الاجتماعي. حيث أظهرت معطيات الواقع العراقي حالة من التماسك والتكافل والتضامن المجتمعي لمواجهة تداعيات الازمة لا سيما في المجالات الصحية والمعيشية.

في العراق تعد شبكة الحماية الاجتماعية الوطنية من أهم مكونات شبكات الأمان الاجتماعي التي بلغ عدد المشمولين فيها حوالي (1.4) مليون عائلة عام 2020. إذ

لعبت دوراً مهماً في استدامة الاستجابة والتخفيف من كاهل الاسر الأشد فقراً.

وعلى صعيد الامن الغذائي وعلى الرغم مما أظهره مسح الامن الغذائي لعام 2016 ان نسبة غير الامنين غذائيا بلغت (2.5%)، وان نسبة الاسر الهشة تشكل حوالي (53%)، وهو ما يجعل احتمال تأثير الازمات عليهم سريعا لتحولهم الى فقراء فان معطيات الواقع تظهر حالة من الاستقرار النسبي وانسيابية متوازنة في تأمين المواد رغم ظروف الحظر والاغلاق . كما أسهمت البطاقة التموينية التي تشمل حاليا أكثر من (90-95%) من العدد الكلي لسكان العراق قدرتها على تغطية الحاجات الاساسية للفقراء على الرغم من شحة الموارد المالية.

لقد كانت الاستجابة الرسمية والمجتمعية للجائحة على مستوى الفقر سريعة وفي كافة الاتجاهات. فعلى سبيل المثال، بالرغم من إعاقة الازمة لإجراءات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر إلا انها ركزت على منهجية قائمة على استهداف المناطق والمجتمعات الفقيرة في العراق بناءً على (نسبة الفقر ومستويات الحرمان وعدد السكان والخدمات المتوفرة). ومن خلال عدد من الإجراءات الفنية التي يتم من خلالها تحديد النواحي الأكثر حرمانا على مستوى العراق، وهذا ما وفر للمعنين وأصحاب القرار استهدافا اعلى على مستوى العراق والمحافظة (تحديد أماكن الفقراء والاستجابة السريعة لهم) . يضاف الى ذلك ما تم العمل عليه ضمن لجنة اصلاح نظام البطاقة التموينية من خلال استبعاد الفئات غير المشمولة بالدعم وتركز الدعم على الفئات الأكثر فقرا.

دور المجتمع المدني

وفي ظل الجائحة لعب المجتمع المدني والمنظمات الشعبية، المنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية في العراق دورًا حيويًا على المستوى المحلي والوطني في مساعدة الفئات الأكثر هشاشة من السكان، حيث تنشط هذه المجموعات في توفير الفرص الاقتصادية وسبل المعيشة وتكييف الاستجابات وفقاً للسياقات والظروف المجتمعية. هذه المنظمات، في العديد من المواقع في العالم، كانت نقطة الارتكاز الأولى أو الرئيسة التي يرجع لها الأفراد والعائلات حول الجائحة، قدموا خدماتهم كقنوات اتصال رئيسة لتأمين الخدمات الصحية، عبر ممارسات النظافة القائمة وتدابير الحجر الصحي. إنهم جيوش من المتطوعين يؤدون خدمات عامة، بما في ذلك توصيل الطعام والخدمات الطبية مجسدين عمق المسؤولية المشتركة والتضامن الاجتماعي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على الأفراد والأسر المعرضة للخطر، والاسر منخفضة الدخل، فضلاً عن الخدمات الصحية الأولية في المجتمعات عالية الكثافة مثل العشوائيات واحزمة وجيوب الفقر في المناطق الحضرية.

كما لعبت المنظمات النسائية العاملة -على الرغم من مواردها المحدودة- دوراً فاعلاً في تعزيز التماسك المجتمعي، وغالبًا ما كانت المنظمات في الخطوط الأمامية لاستجابة المجتمع - بدعم الأشخاص الأكثر تضرراً من جراء الأزمة، وتأمين الملاذات لضحايا العنف المنزلي، وتوجيه رسائل التثقيف الى النساء في مجال الصحة العامة.

وفي هذا المسار، كرست منظمات المجتمع المدني جهودها أيضا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي بين الأفراد والعائلات خلال فترات الحظر لتأمين التباعد الاجتماعي. وخلال هذه الفترات، قدمت المؤسسات الدينية والمراكز المجتمعية خدمات افتراضية، ودروس وجلسات إرشاد والقيام باتصالات منتظمة عبر الهاتف والرسائل النصية القصيرة وعبر الإنترنت، من أجل تعزيز سلامة ووحدة المجتمع وتقليل مشاعر العزلة. كما فعلت شبكات الشباب والقوى الفاعلة في المجتمع بتوفر طرق جديدة لضمان تعزيز التفاعل والشعور بالوحدة وتأمين الامن الإنساني.

وهذه الرؤية التي جسدتها المنظومات المجتمعية التقليدية منها والحداثية عبر سلسلة الإجراءات العفوية والمنتظمة لمواجهة الازمة مثلت بوضوح إعادة اختبار حقيقي لإرادة وثقة المجتمع بنسيجه الحضاري وجوهره القيمي وامتداده الرسالي ليشكل مظلة متماسكة تحمي الأجيال الحالية والمستقبلية. إنه بحق من أقوى الاختبارات لرأس المال الاجتماعي، التي تتطلب باستمرار حشد جميع الجهات الفاعلة -الحكومات والأوساط الأكاديمية والشركات وأصحاب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأفراد -للعمل في أجواء من التضامن وبطرق جديدة وخلاقة ومدروسة لخدمة الصالح العام وتقديم دروس وقصص نجاح معبرة عن جوهر القيم التي نتمسك بها من أجل الإنسانية.
ويوضح الجدول الاتي أبرز المشكلات التي تم تأشيرها والتي برزت خلال فترة الازمة على مستوى التنمية البشرية والاجتماعية.

خامساً. التحديات الاستراتيجية وفرص بناء سياسة وطنية للتنمية البشرية والاجتماعية

على الرغم مما أحرزه العراق من تقدم نسبي في بعض مؤشرات التنمية البشرية لكنه ما يزال يواجه تحديات استراتيجية، بسبب الأزمات المتلاحقة التي عصفت بالبلاد منذ عام 2014، وجائحة كورونا وما رافقها من أزمات اقتصادية 2020. إذ انخفضت معدلات الفقر من 23% الى 18% خلال السنوات التي سبقت احتلال المجموعات الإرهابية لعدد من المحافظات. وتم إحراز تقدم نسبي في معالجة الفقر بطرق متعددة، وتعزيز بيئة مواتية بعد استقرار الأمن وتوسيع البنية التحتية، وتحسين المعرفة والمهارات، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية، ولا سيما الصحة والتعليم والإسكان.

التحديات

الدخل والفقر متعدد الأبعاد ما يزال مرتفعًا، كما تتسع مساحة عدم المساواة بشكل يؤثر على مستويات التنمية البشرية في العراق، مما تسبب بخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية. وتدرك الحكومة العراقية هذا التحدي، وتهدف في رؤيتها لعام 2030 وخطتها المتوسطة الأجل إلى تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي، وبما يؤدي إلى التخفيف من الفقر بجميع أشكاله والحد من عدم المساواة.

الهشاشة المتعددة

غالبًا ما تكون أكثر المناطق فقراً وحرماناً هي التي تعاني من ضعف الامن الانساني والانعدام الأمن الغذائي وهي الفئات الأكثر عرضة للصدمات والاهتزازات والصدمات الخارجية مثل الإرهاب والاوبئة والأزمات الاقتصادية والجفاف مما يؤثر بشكل أكبر على قدرة السكان في الخروج من براثن الفقر والحرمان. وترتبط الصدمات الأكثر انتشارًا بتغير الظروف الصحية والأمنية والاقتصادية، مما يؤثر على فرص تحقيق الأمن الإنساني ويزيد من نقاط الضعف والهشاشة.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في مستويات الامن بعد تحرير المحافظات من المجموعات الارهابية، ما تزال نسبة كبيرة من السكان عرضة للخطر بسبب الإخفاقات الناجمة عن الاختلالات البنيوية في بنية الاقتصاد والفساد المالي والإداري وضعف تنفيذ السياسات الاجتماعية. للتأكيد على مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" في جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، يحتاج الأشخاص الذين يواجهون من تهميش واقصاء وحرمان شديد إلى اهتمام خاص، مثل الأشخاص الذين لا يملكون أرضًا، ويعيشون في أسر كبيرة والذين يعيشون في المناطق العشوائية وجيوب واحزمة الفقر المعرضة باستمرار للاضطرابات.

إن تقوية وتوسيع نطاق الاستجابات متعددة القطاعات التي تعالج الأسباب الجذرية لمواطن الضعف وتستند إلى تحديد سمات الأسر المعيشية تسير في هذا الاتجاه. إن تطبيق مثل هذا النُهج على مجموعة أوسع من السياسات الاجتماعية المبتكرة وهذا من شأنه أن يساهم في معالجة نقاط الضعف المتعددة الأوجه بشكل أكثر فعالية.

الضغط الديموغرافي:

يتمتع العراق بمعدل نمو سكاني مرتفع، ومعظم البلاد مكتظة بالسكان. حيث تميل الأسر الكبيرة في العراق، كما في أي مكان آخر، إلى أن تكون أفقر وأكثر حرمانًا من اشباع الضروريات الانسانية الأساسية من الأسر الصغيرة. ومن المرجح أيضًا أن يعيش الفقراء في مناطق يصعب الوصول إليها وتعاني من نقص في البنية التحتية مثل الطرق وإمدادات المياه النظيفة والرعاية الصحية ومرافق التعليم الأساسي.

وهنا لابد ان تستهدف السياسة التنموية الفئات والأشخاص بشكل فعال، وأن تؤخذ بنظر الاعتبار ظروفهم الخاصة ويتم تكييف الأحكام المصممة لهم خصيصًا في التدخلات وطرق التنفيذ. حيث توفر هذه السياسة، فرصة لإدماجهم والتحكم في مسارات السكان والصحة الإنجابية وتضمينها في سياسات التنمية، وبما يساعد في تحقيق الاستقرار الفعال للنمو السكاني في العراق وتوسيع مكاسب التنمية البشرية واستدامتها.

ضعف سياسة التشغيل الوطنية:

أدت الاختلالات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد العراقي الى تأثير واسع في سوق العمل واتساع ظاهرة العمل غير المنظم وارتفاع معدلات البطالة قبل حصول الجائحة، وهذا جعل سوق العمل الاكثر تأثراً بالإجراءات الوقائية لمواجهة فايروس كورونا واغلاق المؤسسات الاقتصادية لاسيما في القطاع الخاص مما جعل من مشكلة البطالة التحدي الاكبر الذي يجب مواجهته، ان من المتوقع أن تؤدي الإجراءات الاحترازية الى تداعيات سلبية على الاقتصاد العراقي ، بما في ذلك انخفاض معدلات النمو للعديد من القطاعات الاقتصادية ، والى زيادة معدل البطالة (لاسيما العمالة الناقصة) الى مستويات أعلى.

في العراق، هناك مستويات عالية من نقص العمالة، لا سيما في المناطق الريفية، ولم يتم خلق وظائف غير زراعية كافية. فضلاً عن تكاليف الإنتاج العالية للشركات والعمالة غير الماهرة، لا سيما في المناطق الحضرية. على الرغم من تحسن التعليم خلال السنوات الماضية، ومع ذلك لا تزال المهارات الفنية والمهنية القابلة للتسويق غير متوفرة.

التحدي الرئيس ذو الصلة في هذا المجال هو قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جيدة ودخل ثابت للمواطنين. إذ على الرغم من إحراز بعض التقدم، إلا ان نسبة العاملين في القطاع غير النظم ما تزال عالية. ومن ثم، فإن خلق فرص العمل وتطوير المشاريع وتنمية المهارات تظل مجالات مهمة لمواجهة هذا التحدي. وهنا لابد ان تلعب السياسة السكانية دوراً فاعلاً في تعزيز الإنتاجية وتوليد الدخل، وتعزيز ارتباطها بخلق فرص العمل للشباب.

القدرات المحدودة على المستوى المحلي:

تحدد القدرات المؤسسية والموارد البشرية غير الكافية فرص النهوض لدى الجهات الفاعلة المحلية في عملية صياغة السياسات، ومع ذلك فإن الدروس التي يستخلصونها من تجارب التنفيذ اليومية يمكن أن تساعد في تحسين السياسات المبتكرة. كما تحتاج الكيانات الحكومية المحلية أيضًا إلى بناء مهارات تقنية عالية، ويجب أن يتم تكليفها بمسؤوليات أكثر تحديًا لتحقيق ما يتجاوز تحويل المدخلات التشغيلية إلى مخرجات.

إن تعزيز قدرة كيانات الحكومة المحلية على المشاركة في المستويات الاستراتيجية والتعامل مع النتائج المعقدة مثل الحد من الفقر وزيادة فرص العمل سيعزز المبادرات المحلية والتحفيز الذاتي والإبداع لإيجاد حلول مبتكرة.

الفرص

لضمان استمرار الفرص واستدامة النتائج لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية، يتم دمج بعض العوامل الإيجابية الرئيسة المتجذرة بعمق القيم الثقافية الوطنية في المسار التنموي: لقد اختزن العراقيون منظومات وذاكرة جمعية مميزة تعبر عن عمق جذورهم الثقافية القوية. من المرجح أن تستمر في توفير فرص الاندماج والتكافل واستدامة التنمية إلى حد كبير بسبب اصالتها والنظر إليها على أنها أدوات لاستعادة القيم الثقافية الإيجابية في العطاء والمشاركة والكرامة ومساءلة القيادة.

الخطوة المهمة هو دمج الفئات الهشة في خطط العمل المحلية بموجب أحكام السياسة الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية، وفي الواقع، يتطلب هذا تحديد الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها من خلال خطط التنمية الوطنية وتغطيتها في الموازنات السنوية. على ان تحتضن الجهات الفاعلة في التنمية المحلية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، دعم تنفيذ السياسة السكانية في خطط عملها وكذلك برامج الحكومة المحلية في المجتمعات التي يمارسون فيها أعمالهم.

كما يتطلب قيام المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الممولة من المانحين بمواءمة أولويات برامجها وطرق التنفيذ مع الخطط المرسومة. في إطار بيئة سياسية مواتية: خلق بيئة تمكينية مواتية للغاية للتنمية المستدامة، مع توثيق فرص النجاح في العديد من التقارير العالمية والإقليمية. تتيح الفرص المتولدة من تحول السياسة الوطنية وتعزيز التكامل الإقليمي والعولمة، فضلاً عن تهيئة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الدولة، ووضع الشباب العراقي كمحركين للابتكار في إطار رؤية العراق عام 2030، دون اهمال للتكامل الفعال مع القيم المرتكزة على التعليم.

بناء دولة المواطنة الحاضنة للتنوع

على الرغم من ان خطر الانزلاق في دوامة التدهور لم تتبدد في المشهد العراقي ظل الدوران في حلقة من التأثيرات والتحديات السلبية المعوقة للتنمية، إلا ان التظاهرات والحراك الشعبي على امتداد مساحة العراق أسهمت في احداث، تحوّل في التركيز بالخطاب السياسي والشعبي إلى نقاش جدي بشأن الوحدة الوطنية و" السلام المجتمعي". حيث يسود مفهوم بناء السلام المجتمعي في الأراضي التي تمّت استعادتها من المجموعات الإرهابية وهو خطاب يسهّل إصلاح النسيج الاجتماعي الممزق في المجتمعات المحلية. وعليه، يتطلب من صانعي السياسة أن لا ينظروا إلى الاحتجاجات على أنها تهديد، بل الاستفادة منها من أجل تعزيز التركيز على الوحدة الوطنية وبناء المواطنة العراقية الحاضنة للتنوع وتقليص تصورات الحرمان من الحقوق ضمن كل من جماعات الأقلية وجماعات الأغلبية الممثلة بشكل غير نافع.

أمام جميع التحديات التي يمر بها المجتمع العراقي، وبعد الانتصارات وتحرير الأرض من الإرهاب، وتداعيات الحراك الشعبي وما تمخض عنه من معطيات على ارض الواقع وتغيير الحكومة، يبدو ان المجتمع العراقي ككل وكأنه يتوجه نحو مزاج وطني يقلل من شأن الهوية الطائفية-الأثنية ويشدّد على المواطنة المتساوية.

تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية عبر حلول وطنية ومحلية:

في إطار تعزيز الابتكارات وتوسيع نطاق التدخلات في مجال السياسة السكانية لتحفيز التحول في العراق وتحقيق تقدم في مؤشرات التنمية البشرية، يتطلب مجموعة من التوصيات العامة وهي تعزيز مؤشرات التنمية البشرية بجميع أبعادها وصورها وبناء المنعة (Building Resilience) من أجل الحفاظ على هذه المكاسب. هناك حاجة إلى ثلاثة مستويات من التدخل لضمان ذلك.

الأول: على مستوى السياسة، يتم تحسين المبادرات والحلول وتكييفها باستمرار لتعزيز كفاءتها وفعاليتها. على مستوى التفاعل والتنسيق المشترك بين المؤسسات، سيتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز الروابط بين مختلف السياسات وتنسيق استهدافها عبر زيادة وتفعيل فرص التنسيق.

الثاني: على المستوى الاستراتيجي، ما تزال السياسات التنموية كنظام متكامل للتدخلات مرتبطة بأجندات التحول في المرحلة الراهنة. وستضمن هذه التدخلات استدامة المكاسب والسياسات على المدى الطويل، مع التحول التدريجي من أجندة التعافي بعد الجائحة والازمة الاقتصادية إلى أجندة التنمية المستدامة، وستكون هناك حاجة إلى سياسات سكانية فاعلة ومنضبطة، وبرامج للتغيير والتكيف مع احتياجات التنمية الجديدة تتزامن مع التغير السريع (عدد متزايد من السكان الشباب، التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية وسلاسل القيم المترابطة بشكل متصاعد).

وتبقى الحاجة حاسمة لمواءمة الحوافز على مستوى الحكومة المحلية لتشجيع الابتكار في السياسات الحالية وتصميم سياسة سكانية جديدة لدعم جدول الأعمال التحولي في المشهد التنموي، وتعزيز تحرك الحكومة فعلياً بهذا الاتجاه.

المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص محركًا رئيساً للنمو في الأطر الاستراتيجية للعراق. وعلى الرغم من إدراك الدولة للدور الرئيس الذي يلعبه القطاع الخاص، فان خطوات الحكومة العراقية ظلت متعثرة، في الوقت الذي تظهر فيه نتائج مشجعة في بعض القطاعات، وبناء على ذلك لم يتحقق تسخير كامل للقطاع الخاص وظلت ادواره محدودة. في إطار تنفيذ السياسة السكانية، يمكن ان تسهم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تعزيز مسارات التنمية وتستفيد منها في وقت لاحق بطرق مبتكرة. على سبيل المثال، في بعض المناطق، تطلب العديد من الشركات، لا سيما الشركات التي توفر فرص عمل قصيرة الأجل في التعدين والبناء، من المتقدمين. وقد يشجع ذلك الشباب، الذين يترددون في كثير من الأحيان في القيام بذلك، للاشتراك في وبالتالي، تتزايد معدلات الاشتراك مع جهود تعبئة أقل من قبل السلطات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر العديد من المناطق القطاع الخاص شريكًا مهمًا يساعدها على تغطية اشتراكات للأسر المعيشية الفقيرة، ويساهم القطاع الخاص على مستويات متعددة، بشكل فردي وعلى مستوى الشركات، وكذلك من خلال منصات شاملة. في حين أن هذا أمر يستحق الثناء، يمكن تحسين مشاركة القطاع الخاص من خلال إشراكه على مستوى التحول.

من المهم توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في تصميم السياسات والخطط والبرامج وتنفيذها. حيث ستعتمد العديد من نتائج التنمية على استثمارات القطاع الخاص و / أو القدرة على تحقيق نتائج في الاستثمارات العامة.

نظام موثوق لإدارة المعلومات والمعرفة:

بعد تنفيذ برامج السياسة السكانية على مر السنين، يتم توليد معلومات ومعارف مهمة. ومع ذلك، نظرًا لصعوبة توفر المعلومات الحديثة وأنظمة إدارة المعرفة الحديثة، من الصعب أحيانا توفير معلومات من مصدر واحد يمكن أن تساعد في تنفيذ السياسة السكانية أو تقييم تأثيرها. على سبيل المثال، يعد رسم خرائط التنمية الاجتماعية، حيث يتم وضع المواطنين حسب فئات الثروة أو الفئات الاجتماعية والاقتصادية، حاليًا يعتمد الأساس الرئيس للتخطيط المحلي وصنع القرار على تخصيص الموارد واختيار المستفيدين لتدخلات الحماية الاجتماعية في إطار برامج استدامة التنمية المختلفة والتدخلات الأخرى على هذه التصنيفات.

توفر قاعدة البيانات الخاصة بالفئات الهشة إمكانية دعم تخطيط التنمية الاجتماعية إذا كان من الممكن تطويرها بشكل شامل بدقة واتساق وبساطة لتمكين مختلف الجهات الفاعلة من إدخال البيانات والاستعلام عنها.

الاستفادة القصوى من التطور التكنولوجي:

هناك فرص لمواجهة التحديات مثل ندرة الموارد ونوعية وإنتاجية العمل من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة المتوفرة، والتي يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا إذا تم استغلالها بشكل منتج. والمشكلة بان المبادرات المحلية لم تستغل هذه الإمكانات بالكامل. مع الاعتراف بان السياسة السكانية كجزء من استراتيجية التنمية المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية، وهنا ينبغي ان تسترشد أنشطة وفعاليات المشروعات التنموية، على سبيل المثال، بالدراسات الفنية (على سبيل المثال أنظمة إمدادات المياه والطرق والجسور المخطط لها علميًا مع التوجيه الفني حول استخدام المواد المحلية).

الابتكار في السياسات الاجتماعية

ان مستويات المرونة والصمود التي تحققها المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع تعتمد بشكل أساس على طبيعة التأثير الواقع على مستويات المعيشة وديناميتها في مختلف الأوقات. ذلك ان فقدان حياة الأشخاص والممتلكات تؤثر في قدرات الأسر والأشخاص على ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في مراحل ما بعد النزاع. وليس من شك ان تأثيرات النزاع المسلح لا تقتصر فقط على ما تمتلكه الاسرة من أصول مادية (رأس المال المادي)، ولكنها أيضاً تستنزف تراكم رأس المال البشري.

وانطلاقاً من هذه المعطيات يصبح الابتكار في السياسات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الازمة المحرك الرئيس لسياسات وبرامج تضميد الجراح والانتقال الى التنمية البشرية.

العودة المستدامة للنازحين والمهجرين

يأمل الملايين من الأشخاص المشردين داخليًا العودة إلى منازلهم. ولكن في العديد من الحالات تكون منازلهم وأحياؤهم قد دُمرت أثناء المعارك ضد المجموعات الإرهابية. وفي هذا السياق، تكللت جهود إعادة الإعمار بإعادة النازحين والمهجرين قسراً الى مناطقهم الاصلية على الرغم من الافتقار إلى التمويل الكافي. وقد تبنت الحكومة خطة شاملة متفق عليها من أجل معالجة عودة النازحين وتحقيق الإدماج الاجتماعي المترابط الذي يؤثر على المشردين داخليًا والعودة أو إعادة إعمار المدن.
كشفت معطيات الميدان في بيئات الأصل للنازحين اعتماد تراتب للأولويات في تنفيذ برامج إعادة الإعمار، وإعادة الاندماج للنازحين أخذة بالحسبان مجموعة من المبادئ الأساسية هي: حجم الدمار، والأضرار في مناطق الأصل، وعدد النازحين منها. والشروع بحلّ المشكلات العشائرية والمناطقية في المناطق التي شهدت انقساماً عشائرياً وتورط بعض أبناء تلك العشائر في الانتماء للجماعات الإرهابية، وممارسة الجرائم ضد أبناء تلك المناطق) لضمان تحقيق المساءَلة والعدالة، وحل المشكلات في بيئات الأصل للنازحين.
استثمار الفرصة الديمغرافية: إدماج الشباب وتأطيرهم في الحياة العامة:

على الرغم من تباين التصورات والتعاريف المتعلقة بالشباب والتي تختلف باختلاف الطريقة التي يرى بها الشباب أنفسهم في القرن العشرين، إذ أصبح المراهقون والشباب اليوم أكثر وضوحًا كفئات محددة متأثرة بمجموعة من الإصلاحات التعليمية، وأنظمة وظروف التشغيل والعمل، وإعادة تنظيم نظام عدالة الأحداث، والاعتراف بالترفيه كأنماط محددة لأنشطة الشباب وخبراتهم.

لقد ارتفع صوت الشباب والاهتمام بهم بعد التحولات السياسية والمتغيرات الديمغرافية وما نجم بعدها من حراك شعبي انطلق في تشرين الأول 2019، حيث أظهرت المناقشات مع ممثلي هذا القطاع والمقابلات مع الشباب انهم يرغبون في التغيير والمشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم. لذا فان من الأولويات الرئيسة هي:

- تعزيز مشاركة الشباب وتأطيرهم في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والثقافية
- عمل الشباب وقضاياهم الاجتماعية والاقتصادية
- تعزيز ظروف الحياة الصحية بين الشباب
- تنمية القيم الروحية والثقافية للشباب والتنشئة الوطنية
- استدامة التعليم للشباب وتأمين فرص تعلمهم مدى الحياة

وفي هذا السياق لابد أن يكون دعم الدولة موجهًا بشكل خاص إلى الشباب المهمشين والمستبعدين، واحتوائهم وتخليصهم من التصورات النمطية التي تعوق خطوات ادماجهم.

التعليم المهني مرتكز لقوة العمل الجديد: من الطفولة إلى التعليم المهني:

يمكن زرع بذور الإبداع وحل المشكلات والتفكير الرقمي في سن الطفولة (قبل 18 سنة)، دون اهمال لهذه الفئة العمرية كقوة معززة للتنمية البشرية في العراق. غير ان الخيارات والفرص الحالية تتطلب دفعة قوية في اتجاه جديد لتلبية احتياجات الإنسان التنموية ومتطلبات القوى العاملة الرقمية. وفي هذا المسار، لابد ان يلعب التعليم المهني دورًا مهمًا في تلبية احتياجات سوق العمل والتعلم مدى الحياة.

وفي اطار ما تقدم وفي ضوء المناقشات المستفيضة لتجليات وابعاد ازمة التنمية البشرية والاجتماعية طرحت دعوات جادة لوضع خطة تنمية وطنية خمسية لبناء رأس المال البشري باعتباره الركن الأساس للتنمية البشرية المستدامة.

المصادر

1- ILO,. "COVID-19 and the World of Work: Impact and Policy Responses." Policy Note. 18 March. 2020.

2- Guerrieri, V., G. Lorenzoni, L. Straub and I. Werning. "Macroeconomic Implications of COVID-19: Can Negative Supply Shocks Cause Demand Shortages?" Working Paper 26918. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. (2020).

3- Hogan, A., B. Jewell, E. Sherrard-Smith, J. Vesga, O. Watson, and others. 2020. "The Potential Impact of the COVID-19 Epidemic on HIV, TB and Malaria in Low- and Middle-Income Countries", Imperial College London, May, 2020.

4- البنك الدولي، معالجة أزمة رأس المال البشري، (مراجعة الانفاق العام لقطاع التنمية البشرية في العراق)، 2021.

5- المصدر السابق نفسه.

6- Ibid.

7- Ibid, p. 9.

8- منظمة الصحة العالمية، الرعاية الصحية الأولية، تم التصفح بتاريخ شباط 2021، WWW. WHO. Int/topics/primary_health-care/ar

9- Sochas, L., A. A. Channon and S. Nam. 2017. "Counting Indirect Crisis-related Deaths in the Context of a Low-Resilience Health System: The Case of Maternal and Neonatal Health during the Ebola Epidemic in Sierra Leone." Health Policy and Planning 32(Suppl. 3): iii32-iii39. https://academic.oup.com/heapol/article/32/suppl_3/iii32/4621472.

10- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة، في دول مجلس التعاون الخليجية، سبتمبر2020. -

11- Takahashi, S., C. J. E. Metcalf, M. J. Ferrari, W. J. Moss, S. A. Truelove, A. J. Totem, B. T. Grenfell and J. Lessler. 2015. "Reduced Vaccination and the Risk of Measles and Other Childhood Infections Post-Ebola." Science 347(6227): 1240-1242.

12- Sochas, L., A. A. Channon and S. Nam. 2017, Op Cit.